جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي



معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين



نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند الحداثيين

-كتاب: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث لجورج طرابيشي أنموذجا-

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية_تخصّص: الحديث وعلومه

إعداد الطالبة: خديجة مداس

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمد رمضاني	أستاذ محاضر–أ	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
د. أكرم بلعمري	أستاذ محاضر–أ	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مشرفا ومقررا
د. نور الدين تومي	أستاذ محاضر–أ	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1439–1440هـ/ 2018–2019م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من كان ولا زال يكابد من أجل راحتي، الذي ساندني وخطّ لي طريق العلم ...**أبي**

إلى قلب البيت النابض، ورمز العطاء الوافر، التي علمتني أن الصبر سر النجاح، فكانت الأم والصديقة، ومصدر الإلهام والتشجيع...**أمي**

إلى سندي في الحياة، وعنوان فخري...**إخوتي**

إلى توأم روحي ونصفي الثاني، ورفيقة دربي...**أختي الغالية حنان**

إلى براعم البيت وزينته حفظهم الله ورعاهم؛ أبناء إخوتي

(آمنة، حليمة، جويرية، عبد الشافي، عبد الحكيم)

ثم إلى غالياتي؛ اللواتي تقاسمت معهن أغلى اللحظات، وعشت معهن أجمل مرحلة في مشواري الدراسي إليكن يا من تعلمت معكن معنى الصداقة والوفاء، وتجلت فيكن خصال المحبة والإخاء صديقاتي **(هاجر، يمينة، سعاد، ناريمان، رفيدة، نورة، نبيلة، عائشة)**

إلى كل من كانت له بصمة في هذا البحث المتواضع...وأخص بالذكر أخي **حاتم**، سدد الله خطاه على طريق الخير والبر.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع، سائلة المولى عز وجل التوفيق والقبول.

خديجة

شكر وتقدير

الحمد لله على فضله وإحسانه، وعظيم عطائه وامتنانه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه، محمدﷺ، وعلى من اهتدى بهديه واتبع بيانه... وبعد:

بعد حمد الله وشكرهﷻ أن وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع.

سأقول بأصدق عبارات التقدير والامتنان، وقلبي يصدح بأسمى آيات الشكر والعرفان، لمن توسمتْ فيه القدوة في العلم والأدب والخلق، وكان لي المرشد والموجه، وبذل لي من وقته وعلمه وألان لي عريكته، وأسدى إلي النصح وتولى كرم المتابعة؛ فقوم الاعوجاج، وصان القلم عن الانحراف، وبذل وما بخل، وعلّم وما فتر، وصبر وما ضجر، الأستاذ الدكتور **أكرم بلعمري** حفظه الله ورعاه، وسدد على دروب الحق والخير خطاه، ووفقه لما يحبه ويرضاه، ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة العلوم الإسلامية بجامعة الشهيد حمة لخضر الذين أناروا لنا السبل والعقول ومنحونا ثمار العلم ومفاتيح المعرفة، وعملوا فأجادوا وعلّموا فأفادوا.

ثم أتقدم بآيات الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر: فضيلة الدكتور الياسين بن عمراوي، والدكتور تومي نور الدين، والأستاذين: زكرياء قادي، ومصطفى حنانشة.

وكذا أعضاء اللجنة التي تفضلت بمناقشة هذه المذكرة، وإعطاء التوجيهات والتصويبات اللازمة التي ستؤخذ بعين الاعتبار بحول الله تعالى، جزى الله الكل عنا خير الجزاء.

وفي الختام، أصلي وأسلم على خير الورى محمدﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

خديجة

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع "نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند الحداثيين-جورج طرابيشي أنموذجًا-"، حيث تهدف إلى كشف شبهة جورج طرابيشي التي يعتبر من خلالها أن الأسانيد الحديثية إنما هي من وضع وتركيب الرواة في وقت متأخر عن زمن النبوة، فهي محض كذبٍ وافتراء كما بينتْ مدى تأثر الحداثيين بالفكر الاستشراقي، فكانت دعوى الاختلاق كنموذجٍ عن تبنيهم الكامل لأفكار المستشرقين وإحياء أطروحاتهم حول الإسلام عمومًا، والسنة النبوية خصوصًا، وقد تمّ في الجزء الأخير من البحث عرض المستندات التي اعتمدها طرابيشي لإثبات اختلاق الأسانيد الحديثية من خلال النصوص التي أوردها في كتابه" من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" ثم الإجابة عنها اعتمادا على أقوال الباحثين، والرد على هذه النظرية انطلاقا مما شهد به واقع الروايات الحديثية.

Summary

This study deals with the subject of "Criticism of the theory of fabrication of chains of narrators by the modernists - Georges Tarabichi as a model –. It aims to reveal the suspicion of Georges Tarabichi, which is considered that chains of narrators is fabrication and putting of narrators in the late time of prophecy; so it is lie and slander. It also showed how modernists influenced Orientalist thought; therefore, the case of fabrication was as a model for their full adoption of Orientalist ideas and revival of their theses on Islam in general, and the Sunnah in particular. In the last part of the research, the documents adopted by Tarabichi were presented to prove the fabrication of chains of narrators through the texts that he wrote in his book "From the Islam of the Qur'an to the Islam of Hadith", and then answer them based on the sayings of researchers, and respond to this theory from the reality of Hadith narrations

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	دلالته
ج	جزء
ص	صفحة
م	ميلادي
هـ	هجري
ر	رقم الحديث
ع	العدد
تح	تحقيق
د ط	دون طبعة
د ت	دون تاريخ النشر
د م ن	دون معلومات النشر
د د ن	دون دار النشر


مقدمة

مقدمة

الحمد لله وحده حمدا كثيرا طيبا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، محمدﷺ وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين، ومن اهتدى بهُداهم وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

تحتّل السنة النبوية مكانة رفيعة في الإسلام، فهي تعد المصدر الثاني من مصادر التشريع، وهذا ما جعلها تلقى عناية وحِفظًا من قِبل الصحابة فالتابعين ثم علماء الحديث منذ العصور الأولى لانتشار الدين الإسلامي، وما قيام علم الحديث إلا دليل على أهميتها ومكانتها التشريعية، إلا أنها تعرضت لحملات شتى من طرف تيارات وطوائف مختلفة، وعصفت بها موجات عديدة كان المقصد منها النيل والطعن في مصدريتها، وإهدار قدسيتها ووحييتها، ومن هذه التيارات؛ التيار الحداثي المعاصر، الذي يدعو إلى نبذ القديم والموروث، وإعادة قراءة النصوص النبوية قراءة عصرية وفق مناهج جديدة، فوضعوا النصوص النبوية تحت مجهر المساءلة وبحثوا في الكليات المتعلقة بالسنة النبوية، كعدم تسليمهم بأنها وحي مقدسٌ إلى جانب القرآن الكريم، وكذا البحث في جزئياتها كالطعن في تدوينها ونقلها، والتشكيك في طريق ثبوتها المتمثل في الأسانيد وذلك بقولهم أنها موضوعة مختلقة، وممن يؤيد هذا الطرح؛ المفكر السوري جورج طرابيشي، الذي اتخذت نظريته المتعلقة باختلاق الأسانيد موضوع دراستي.

إشكالية الموضوع:

إن الإسناد فضيلة من الفضائل التي منّ الله بها على المسلمين، ونعمة أكرم بها أمة محمدﷺ، دون غيرها من الأمم السابقة، فهو أساس نقل الشريعة وعلوم الدين، والمعتمَد في توثيق السنة النبوية وحفظها من الضياع، لذا تعرض لجملة من التشكيكات والطعون، من جهة

اتصاله، وحتى إمكانية وجوده؛ إذ يدعي أصحاب الفكر الحداثي ومنهم جورج طرابيشي أن الأسانيد الحديثية مختلقة مكذوبة، لذا صاغ نظريته المتعلقة بهذا الادّعاء، وتهدف هذه الدراسة للإجابة عن الإشكال الرئيسي التالي: **ما مضمون نظرية اختلاق الأسانيد عند جورج طرابيشي؟ وكيف يمكن نقدها والرد عليها؟**

ويتفرع عن هذا الإشكال أسئلة فرعية منها: كيف كانت نشأة الإسناد وفيمَ تكمن أهميته؟ ما موقف الحداثيين من السنة النبوية؟ ماهي الأصول الاستشراقية لنظرية اختلاق الأسانيد؟ ما هو تأثيرها على الحداثيين المعاصرين؟ وماهي أهم المستندات التي وظفها جورج طرابيشي لتأييد نظرية الاختلاق؟

عنوان البحث:

بعد تعرض الأسانيد لمجموعة من الشبهات من طرف المغرضين أمثال المستشرقين ثم الحداثيين وذلك باعتبارها عاملا من عوامل حفظ السنة النبوية، اخترت أن تكون دراستي كردٍ على إحدى هذه الشبهات فجاءت بعنوان: **نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند الحداثيين–جورج طرابيشي أنموذجا–**

حدود البحث:

قمت بدراسة هذا الموضوع من خلال كتاب جورج طرابيشي "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث–النشأة المستأنفة–"؛ الذي يعد آخر إصداراته ضمن سلسلة "نقد نقد العقل العربي" التي تصدى فيها للرد على المفكر المغربي محمد عابد الجابري، حيث تنحصر دراستي في تتبع النصوص التي ضمنها هذا الكتاب والتي تتعلق بنظريته حول اختلاق الأسانيد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعتبر مساهمة في الدفاع عن دِعامة من دعائم نقل الحديث الشريف وتوثيقه؛ وهي الأسانيد، حيث يعالج ويفند إحدى الشبه المتعلقة بها، وهي القول بتركيبها وافترائها من أجل الطعن في صحة ومصداقية تدوين السنة النبوية والتشكيك في نزاهة ناقليها، ومنه العمل على تقويض بنيانها والسعي إلى إلغاء تشريعيتها، وكذا الرد على جورج طرابيشي كونه يُعدّ أحد أهمّ المنظّرين لهذه الشبهة وأقواهم وأمكنهم.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الرد على شبهة وضع الأسانيد واختلاقها عند جورج طرابيشي.
2. إظهار تبني جورج طرابيشي لنظرية اختلاق الأسانيد وإعادة تطبيقها.
3. تتبع امتداد الفكر الاستشراقي وانعكاسه على الفكر الحداثي من خلال نظرية الإسناد.
4. بيان موقف الحداثيين من السنة النبوية وتدوينها.
5. التعرف على مواقف بعض رواد الفكر الحداثي من الأسانيد.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب والدوافع التي دعتني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

1. اشتهار جورج طرابيشي واستفاضته في طرح الشبهات منها موضوع الاختلاق.
2. الرد على طرابيشي خاصة لأنه يعتبر من القراء المطلعين على التراث وله شبهات قوية ضد السنة النبوية.
3. شيوع نقد السنة عند الاتجاه الحداثي، وتأثير ذلك على طلبة العلم وعامة الناس.

4. الرغبة في كشف إحدى الشبهات المثارة حول السنة النبوية ونقل الحديث الشريف.
5. محاولة الولوج إلى مضمار النقد ورد الشبهات حول مصدر من مصادر التشريع.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعي، لم أقف على دراسة مستقلة لموضوع اختلاق الأسانيد عند الحداثيين خاصة؛ وما وقفت عليه هو مقال تحت عنوان:

- "من الهرطقة إلى الأصولية–قراءة في فكر جورج طرابيشي، من كتابه، من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث–" للدكتور علي بن إبراهيم العجين؛ حيث تطرق في الفصل الرابع من المقال إلى مناقشة بعض القضايا التي طرحها طرابيشي ومنها: نظرية القذف الخلفي للأسانيد، فتناولها عند المستشرق "شاخت"، ثم بيّن أثرها على "طرابيشي"، كما لخص جوانب هذه النظرية بشكل عام؛ فاستفدت منه في أخذ فكرة عن هذه النظرية لتكون نقطة انطلاق لدراستي، ثم قمت بالتوسع فيها.
- مقال شبهة اختلاق الأسانيد الحديثية عند المستشرقين والرد عليها، عز الدين روان، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ع: 10.

كما اعتمدت على مداخلتين قيّمتين، باعتبارهما تشكلان النواة الأساسية للموضوع وهما:

- الأصول الاستشراقية في نقد الحداثة للسنة النبوية" اختلاق الأسانيد أنموذجا" للدكتور أكرم بلعمري، وهي مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني:" صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية– رؤية نقدية–، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة يومي 3/2 ديسمبر 2018م "؛ حيث عمل فيها على تتبع أهم القضايا المشتركة بين الفكر الاستشراقي والفكر الحداثي العربي في نقد السنة النبوية، وتطرق لموضوع الاختلاق عند

جورج طرابيشي في الجزء الأخير من المداخلة، وقد كان اعتمادي عليها بشكل كبير، حيث نقلت منها ما يثري موضوعي، وخاصة في المبحث الأول المتعلق بأصول النظرية، والمبحث الثاني الخاص بالنظرية، ثم توسعت في تفريع مستنداتها والرد عليها.

- توظيف نظرية الإسناد في نقد الحداثة، كتاب "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" – جورج طرابيشي أنموذجا–، للدكتور الياسين بن عمراوي؛ وهي مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثالث" القراءات الحداثية للعلوم الإسلامية– رؤية نقدية–، قسم أصول الدين– جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 12/11 ديسمبر 2018م"، وقد قام فيها الباحث بدراسة بعض فصول كتاب طرابيشي" من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، والرد على الشبهات المبثوثة فيها، من بينها نقد مجازفات جورج في باب رواية الحديث وتدوينه، ونقد مغالطات طرابيشي في الاستدلال، وقد استفدت من المبحث الأول منها: الخاص بإبطال الرواية والحديث بمقتضى بشرية النبيﷺ، واتهام المحدثين بوضع الحديث وذلك في الجزء المتعلق بالرد على النظرية.

ومنه فإن دراستي تلتقي مع ما سبق ذكره في تناول نظرية طرابيشي بشكل عام ومختصر في حين قمت بتفريع عناصر النظرية، والتوسع فيها بإضافة المزيد من الشواهد، ثم النقد.

صعوبات البحث:

خلال بحثي في هذا الموضوع واجهتني صعوبات من بينها:

- قلة المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الاختلاق بشكل مستقل.
- صعوبة فهم بعض العبارات والمصطلحات في كتاب طرابيشي، لكونها مصطلحات فلسفية.
- صعوبة تصنيف مستندات النظرية، لكون النصوص المبثوثة حولها متقاربة، والمعاني مكررة.
- عسر توظيف المعلومات في نقد النظرية والرد عليها، نظرا لقلة البضاعة ونقص الزاد في موضوع الحداثة، ونقدها.

منهج البحث:

اتبعت في دراستي هذه عدة مناهج أهمها:

- **المنهج الوصفي**: وقد وظفته في المبحث الأول، ويظهر في التعريف ببعض الحداثيين واستجلاء مواقفهم من الإسناد.
- **المنهج الاستقرائي**: ويظهر عند تتبع نصوص جورج طرابيشي حول نظرية الاختلاق.
- **المنهج التحليلي**: وذلك في تصنيف نصوص جورج طرابيشي ضمن المستندات، وكذا إبراز أقوال الأئمة في الإسناد عند الكلام عن أهميته في علوم السنة النبوية، في المبحث التمهيدي.
- **المنهج النقدي**: الذي وظفته في المبحث الثاني، عند نقد وتفنيد نظرية الاختلاق.

منهجية البحث:

لقد حاولت في إعداد هذه الدراسة اتباع منهجية موَحدة والسير عليها في كل المباحث، فكانت كالآتي:

- بالنسبة لعرض الشبهات؛ فإنني أقوم بعرض المستند(الشبهة) على شكل فرع ثم أتبعه بالرد عليها في الفرع الموالي، في نفس المطلب.
- قمت بتقسيم الدراسة وتفريعها إلى مباحث، ثم مطالب، وقد يندرج تحت المطلب مجموعة من الفروع، والتزمت ترقيم العناصر تحت الفرع ب: 2/1.
- إذا قمت باقتباس حرفي للأقوال ثم أتبعته بشرح أو تعليق، فإني أضعه بين شولتين" " تمييزا له عن كلامي، ثم أقوم بإحالته إلى مصدره في الهامش.
- التزمت تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث.

- وضعت ترجمة بعض رواد الفكر الحداثي، ومنهم موضوع الدراسة جورج طرابيشي باختصار في الهامش، في حين لم أترجم لأسماء المستشرقين الذين تم ذكرهم في البحث.
- استخدمت الرموز التالية في البحث: الآيات القرآنية﴿ ﴾، الأحاديث النبوية { } الشولتين " " للآثار، أو عند ذكر اسم شخصية أو اسم كتاب، أو نقل كلام طرابيشي، الحاضنتين<> عند ذكر عنوان أو فصل في كتاب طرابيشي، القوسين ( ) عند ذكر اسم سورة مع رقم الآية، أو عند ذكر تاريخ وفاة وقد أستعملها في بعض الكلمات اللغوية، في مبحث التعريف بالاختلاق.
- تخريج الآيات كان بالطريقة التالية: (اسم السورة: رقم الآية) في المتن.
- بالنسبة لتوثيق معلومات المرجع: ذكرت اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المحقق إن وجد، الطبعة، ثم وضعت بين قوسين (سنة النشر)، دار ومكان النشر، ثم الجزء والصفحة، وإذا كانت هذه المعلومات غير موجودة فإني أذكر الرمز الدال على ذلك، مثل(دت)، وإن تم التصرف في المعنى أضيف أحيانا كلمة؛ -بتصرف-.
- إذا تكرر نفس المصدر أو المرجع ولم يفصل بينهما أي مرجع آخر، فإني أذكر؛ المرجع نفسه، ثم الصفحة، وإن تكرر نفس المرجع في نفس الصفحة وكان بينهما فاصل، فإني أذكر عنوان الكتاب والمرجع السابق ثم الصفحة.

خطة البحث:

تحريت وضع خطة للإلمام بعناصر الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة؛ وذلك من خلال تفريعه إلى ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة، على النحو التالي:

المبحث التمهيدي المعنون بـ: الإسناد وأهميته في علوم السنة النبوية وموقف الحداثيين منها؛ وفيه مطلبان؛ حيث جعلت المطلب الأول للكلام عن نشأة الإسناد وأهميته في علوم السنة النبوية، وخصصت المطلب الثاني لإبراز موقف الحداثيين منها.

أما المبحث الأول: فيتعلق بأصول نظرية الاختلاق وأثرها على الحداثيين؛ وقد تضمن ثلاثة مطالب، فكان في المطلب الأول تعريف الاختلاق لغة واصطلاحا، أما المطلب الثاني فتناولت فيه الأصول الاستشراقية لنظرية اختلاق الأسانيد، وتطرقت في المطلب الثالث إلى توفيد الحداثيين لنظرية الاختلاق.

وأما المبحث الثاني: فقد خصصته لعرض مستندات نظرية اختلاق الأسانيد عند جورج طرابيشي ونقدها؛ ويندرج تحته أربعة مطالب؛ فكان المطلب الأول بعنوان: دور الصراع السياسي في صناعة الأحاديث، وتحدثت في المطلب الثاني عن تراكم وتضخم المدونة الحديثية بسبب الاختلاق والوضع في القرن الثالث الهجري وما بعده، ثم تعرضت في المطلب الثالث لنظرية النمو العكسي للأسانيد؛ أما المطلب الرابع فكان حول قانون النسيان.

وآخر ما تم التطرق إليه؛ **الخاتمة**: وذكرت فيها أهم النتائج التي خلصت إليها، مع التوصيات.

الفهارس: ذُيّل البحث بمجموعة من الفهارس العلمية وهي: فهرس الآيات القرآنية الأحاديث الآثار، الأعلام، المصادر والمراجع، الموضوعات.

هذا ما وفقني الله إليه فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي البشرية التي محلها التقصير ومن الشيطان. وصل اللهم وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين محمد ♀، وعلى آله وصحبه، ومن تبع هديه واستن بسنته إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث التمهيدي

الإسناد وأهميته في علوم السنة النبوية وموقف الحداثيين منها

- المطلب الأول: نشأة الإسناد وأهميته في علوم السنة النبوية
- المطلب الثاني: الحداثيون وموقفهم من السنة النبوية

لقد أنزل الله رسالة الإسلام على أشرف خلقه محمدﷺ، وشرف أمته بخصائص جمة ميزتها عن غيرها من الأمم، من بينها خصيصة الإسناد الذي يعتبر وسيلة لتوثيق ونقل علوم الدين؛ خاصة السنة النبوية المطهرة، وقد تعرضت هذه الأخيرة لهجمات مختلفة منذ القرون الأولى من قِبل عدة طوائفٍ وتياراتٍ؛ منها التيار الحداثي المعاصر، وفي هذا المبحث سأتطرق لنشأة الإسناد وأهميته في علوم السنة، ثم أبين موقف الحداثيين منها.

المطلب الأول: نشأة الإسناد وأهميته في علوم السنة النبوية

لما كان الإسناد مما تميزت به الأمة المحمدية عن غيرها، كان محل اهتمام السلف والخلف والمعتمَد في نقل الشريعة والحفاظ عليها، لذا سأتناول في هذا المطلب نشأة الإسناد، وأهميته في علوم السنة.

الفرع الأول: نشأة الإسناد

1- بداية ظهور الإسناد:

الإسناد لغة: السَّنَدُ، مُحَرَّكَةً: ما قابَلَكَ من الجَبَلِ، وعَلَا عن السَّفْحِ[1].

وهو رفع الحديث إلى قائله، ونسبة الكلام إليه، وقال العلماء: الإسناد هو مصدر من قولك: أسندت الحديث إلى قائله، إذا رفعته إليه بذكر ناقله[2].

---

(1) محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقب بالزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، د ط، دار الهداية، ج8، ص215.

(2) عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، ط:3 (1435هـ/2014م)، دار البشائر الإسلامية، حلب–سوريا، ص11.

أما اصطلاحا فقد عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: الإسناد حكاية طريق المتن كما عرف السند بقوله: الطريق الموصلة إلى المتن، الطريق الموصل إلى المتن، وسند الحديث وإسناده بمعنى واحد وهو عبارة عن الرجال الذين يذكرهم المحدث مبتدئاً بشيخه منتهياً بالنبي –عليه الصلاة والسلام–.(1)

ونظرا لقيمة الإسناد وأهميته في نقل علوم الدين، فقد بدأ استعماله مبكرا، مع بداية رواية الحديث التي وجدت منذ حياة النبيﷺ، ذلك أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين قد عُنوا بنقل كل ما يصدر عن النبيﷺ من قول أو فعل، إما أن يكون قد سمعه منه مباشرة أو رآه، أو ينقله عنه بواسطة صحابي آخر، وفي كلا الأمرين يسندون الحديث إليه بقولهم: رأيت النبيﷺ يفعل كذا، أو سمعته يقول كذا(2)، بل كان النبيﷺ يسند القول أحيانا إلى جبريل عليه السلام،(3) إلا أنه وفي أحيان أخرى لا يتسنى للصحابي حضور الواقعة أو سماع الحديث من النبيﷺ مباشرة، فينقل ذلك عنه بواسطة صحابي آخر ممن شهد القصة أو سمع الحديث، ويتجلى هذا في أحاديث صغار الصحابة كابن عباس وأنس بن مالك وغيرهما، أو ممن يروي وقائع حدثت قبل دخوله في الإسلام أو عدم حضوره لها كأحاديث البعثة والهجرة المروية عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما أن وجود مجموعة من الأحاديث دوّنت في حياتهﷺ، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحف أبي هريرة التي دون فيها الحديث دليل على أن الإسناد استعمل مع رواية الأحاديث، وإن كانت الأسانيد قصيرة آنذاك(4).

---

(1) ابن حجر العسقلاني، شرح نخبة الفكر، الشارح: عبد الكريم الخضير، دروس مفرغة، د م ن، ج 2، ص15.

(2) عمر بن حسن عثمان فلاتة، الوضع في الحديث، د ط، (1401هـ/1981م)، مؤسسة مناهل العرفان، ج2، ص13/14.

(3) مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، د ط، د ت، ص392.

(4) الوضع في الحديث، المرجع السابق، ص15.

ولكن هذا لا يعني التزامهم بذكر الإسناد في كل مروياتهم، فلم يكن التفتيش والسؤال عنه ضروريا في البداية، لما كانوا عليه من العدالة والصدق، فقد كانوا يتبادلون العلم بكل ثقة وأمانة مع التثبت والتحرز،[1] فعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "لَيْسَ كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِﷺ سَمِعْنَاهُ مِنْهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، وَنَحْنُ قَوْمٌ لَا يُكَذِّبُ بَعْضُنَا بَعْضًا"[2]، وقد أرسل بعض الصحابة أحاديث عن رسول اللهﷺ، فلما روجعوا فيها صرحوا بعدم سماعها منه مباشرة[3]، كرواية أبي هريرةؓ لحديث: {**مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا، فَلَا صِيَامَ لَهُ**}[4] فلما سُئل عنه قال: "سمعته من الفضل بن العباس"، وكذلك روى بعضهم أحاديث لم يشهدوا وقوعها، كرواية عائشة وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله وغيرهم لأحاديث بدء الوحي والإسراء، وعدد هذه الأحاديث قليل مقارنة بالروايات التي صرح فيها بالسماع، وبهذا اتضح بدايات استعمال الرواة الإسناد وإن كان في نطاق ضيق دون تشديد على ذلك.[5]

2- حث الرواة وإلزامهم بذكر الأسانيد.

كانت بداية إلزام الرواة بذكر الإسناد في عهد الخلفاء الراشدين، فالخليفة أبو بكر الصديق هو أول من قام بإلزام الرواة بذكر أسانيدهم، وحث على التثبت من المروي،[6] فلم يقبل من أحد من الصحابة حديثا حتى يشهد معه غيره أنه سمعه من النبيﷺ - وهذا في

(1) قاسم علي سعد، نشأة الإسناد، ط1، (1431هـ/2010م)، دار البشائر الإسلامية، ص15.

(2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، د ط، د ت، المكتبة العلمية -المدينة المنورة، ج1، ص385.

(3) الوضع في الحديث، المرجع السابق، ص18.

(4) أحمد بن حنبل، المسند، تح: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق أبي بكر رضي الله عنهما، ر: 25675، ط:1(1421 هـ -2001م)، مؤسسة الرسالة، ج42، ص450.

(5) الوضع في الحديث، المرجع السابق، ص19/18.

(6) عز الدين روان، شبهة اختلاق الأسانيد الحديثية عند المستشرقين والرد عليها، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ع: 10، ص14.

كثير من الأحيان-، ويتضح هذا من خلال صنيعه مع المغيرة بن شعبة في قصة ميراث الجدة، فعن قبيصة بن ذُؤيب قال: {جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها...}، وتوقفه في قوله حتى شهد معه محمد بن مسلمة الأنصاري،[1]وقد سار عمر بن الخطاب على نهج أبي بكر الصديقرضي الله عنه، عندما استشارته عن إملاص المرأة؛ أي السقط[2]،{فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهِ}.[3]

وصنيع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يعكس مدى التأكيد على الأسانيد، وإن كانت غايتهما التثبت من صحة الرواية، ومنه اعتبار عصرهما بداية إلزام الرواة بذكر الإسناد، وممن اقتفى أثرهما في ذلك علي بن أبي طالبرضي الله عنه، فكان منهجه في إلزام الرواة بذكر أسانيدهم أنه كان يستحلف الراوي، ليتأكد من صحة سماعه الحديث من رسول الله ﷺ[4]، جاء عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: "كُنْتُ إِذَا حُدِّثْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا اسْتَحْلَفْتُ صَاحِبَهُ، فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ..." [5]

وظل الحال كما هو عليه في رواية الأحاديث والتثبت من الأسانيد إلى زمن وقوع الفتنة بمقتل عثمانرضي الله عنه، مما أدى إلى انقسام المسلمين، وظهور الفرق والصراعات، وهذا ما نتج عنه ظهور الكذب والوضع في الحديث، لذا دعت الضرورة إلى الإلحاح في السؤال عن الأسانيد والتأكد من المرويات، فاعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمانرضي الله عنه بداية السؤال عن

(1)أخرجه الترمذي في السنن، تح: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، باب ما جاء في ميراث الجدة، ر: 210، ط:2 (1395هـ -1975 م)، مصر، ج4، ص419.
(2) الوضع في الحديث، المرجع السابق، ص20.
(3)أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الديات، باب جنين المرأة، ر: 6396، ج21، ص612.
(4) الوضع في الحديث، المرجع السابق، ص21/20.
(5) أبو عبد الرحمن النسائي، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، ط1(1421 هـ - 2001 م)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ج9، ص159.

الإسناد[1] فقال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".[2]

ومنه فقد كان التفتيش عن الإسناد في زمن الصحابة وكبار التابعين، لكن التأكيد عليه والإلحاح في طلبه ازداد بعد هذا الجيل، فأصبح الإسناد ضروريا لقبول الرواية، واعتبر الزهري أحد صغار التابعين(ت 124هـ) إغفال الإسناد جرأة على الله تعالى، وبسبب حرصه على الإسناد والتزامه به اعتبره مالك أول من أسند الحديث، وقد أصبح الالتزام بالإسناد منتشرا بين المحدثين في جيل الزهري ومن بعده[3]، كما برز في هذه المرحلة مجموعة من النقاد الذين ساهموا في ترسيخ هذا المنهج عند الرواة وتشديدهم عليه[4]، منهم الإمام شعبة بن الحجاج الذي كان له دور كبير في إلزام الرواة بذكر أسانيدهم وحملهم على كشفها فكان لا يكتفي أحيانا بتصريح الراوي بسماعه ممن روى، بل يستحلفه أحيانا[5].

وهكذا ظهر الإسناد في أوائل القرن الثاني الهجري والتزم به المحدثون، ويعكس لنا عنايتهم البالغة به في هذه الفترة قول[6] عبد الله بن المبارك(ت110هـ): " الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".[7]

ونتيجة التأكيد على الإسناد وما حظي به من اهتمام كبير، فقد التزمت به كتب الحديث التي دوّنت منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري والتي أُطلق عليها اسم

(1أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ط:5، د ت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ص 44.

(2) مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح، باب في أن الإسناد من الدين، ج1، ص11.

(3) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص 48/47.

(4) خالد عبد العزيز أبا الخيل، الاتجاه العقلي وعلوم الحديث جدلية المنهج والتأسيس، ط:1(1435هـ)، مكتبة الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ص109.

(5) الوضع في الحديث، المرجع السابق، ص25.

(6) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص51.

(7) صحيح مسلم، المصدر السابق، ص 12.

"المسانيد" وقد وصل إلينا بعضها مثل: جامع معمر بن راشد(152هـ)، ومسند الطيالسي(ت204هـ)، وقد كونت هذه المسانيد مادة أساسية اعتمدتها الكتب الستة التي ظهرت خلال القرن الثالث الهجري، والتي نجد فيها التزاما دقيقا بذكر الأسانيد[1]، وقد ظهر قبلها الموطآت والكتب المصنفة على الأبواب، والتي بدورها التزمت الأسانيد.

- ومن هذا فإن نشأة الإسناد كانت مع بداية تدوين الحديث، ثم أصبح الإلزام به والسؤال عنه بعد وقوع الفتنة في عهد الخلفاء مع أبي بكر الصديق ومن بعده، ليصبح بعد ذلك ضرورة في نقل علوم الدين، وخاصة متون الأحاديث والتزم به الرواة في تصدير أحاديثهم.

الفرع الثاني: أهمية الإسناد في علوم السنة النبوية.

الإسناد شرف هذه الأمة وخصيصة فاضلة من خصائصها، وله أهمية بالغة في توثيق السنة النبوية وحفظها من الضياع، قال الشيخ علي القاري: "ثم اعلم أن أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، بل هو من فروض الكفاية"[2]، وتبرز أهميته فيما يلي:

- أنه عمل أساسي من عوامل حفظ السنة ينفي عنها الدخيل ويصونها من الخلل ويدرأ عنها العلل، لذا وجب النظر في الإسناد حفظا لهذا الدين[3]، قال محمد بن سيرين:" إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم".[4]

(1) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص54.

(2)علي بن سلطان القاري، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، د ط، د ت، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ص617.

(3) قاسم علي سعد، قيمة الإسناد، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد:24، (1427هـ/2006م)، جامعة قطر، ص18.

(4) صحيح مسلم، المصدر السابق، ص 11.

- أن الأسانيد هي الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة، والأساس الذي تحفظ به العلوم وصحته شرط أساسي لقبول الأخبار، لذا كان شعار أهل الحديث، ومنه قول الخطيب البغدادي: "الأحاديث المسندات إلى النبيﷺ هي أصل الشريعة، ومنها تستفاد الأحكام، وما اتصل منها سنده، وثبتت عدالة رجاله، فلا خلاف بين العلماء أن قبوله واجب والعمل به لازم، والراد له آثم".[1]

- وجود القدر الهائل من الكتب الحديثية المسندة، من صحاح، وجوامع ومستخرجات، ومستدركات، ومعاجم، وغيرها، التي عني مؤلفوها برواية الآثار الواردة فيها بالأسانيد والتي تشكل ثلاثة أرباع منها، وهذا فيه دلالة واضحة على أهمية الأسانيد ودورها في حفظ السنة النبوية.[2]

- أنه نشأ عن اهتمام المحدثين بالإسناد والتأكيد على أهميته في تلقي المنقول: اشتراطه في تلقي سائر العلوم الإسلامية، كالتفسير والفقه والتاريخ والرجال والأنساب، وغيرها.[3]

- أن الإسناد هو أساس قيام علم كبير اختص به المحدثون؛ وهو علم الجرح والتعديل، والمحور الذي تدور حوله الكثير من قواعد نقد الحديث، حيث انصب النقد والملاحظات على الرجال الذين روَوا الحديث وتناقلوه خلفا عن سلف، ومن هنا اهتم العلماء بالتعريف بهؤلاء الرجال وتمييزهم وذكر كل ما يتعلق بأحوالهم، وكل ذلك للوصول إلى صحة الرواية عن النبيﷺ.[4]

---

(1) الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، المرجع السابق، ص37.

(2) صالح بن حامد الرفاعي، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، (رسالة للباحث بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية)، ص21/20.

(3) عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ط1، (1404هـ/ 1984م)، مطابع دار عالم الكتب، بيروت–لبنان، ص76.

(4) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص58.

- ذكر الإسناد مبعثا للطمأنينة والارتياح، لأن الراوي يجد في ذكره مشاركة لشيوخه وشيوخ شيوخه ثم التابعون والصحابة في تحمل مسؤولية نقل الحديث، والتأكيد على صحته فيطمئن السامعون إلى قبول الحديث والعمل به[1]، لذا فقد اعتبر ركن من أركان الدين لقول عبد الله بن المبارك " الإسناد من الدين".[2]

(1)بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص53.

(2) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تح: محمد سعيد خطي اوغلي، د ط، د ت، دار إحياء السنة النبوية–أنقرة، ص41.

المطلب الثاني: الحداثيون وموقفهم من السنة النبوية

تتبوأ السنة النبوية منزلة رفيعة في الإسلام، فهي تُعد المصدر الثاني من مصادر التشريع، ونظرا لهذه المكانة التي تحظى بها كانت محل الطعون والشكوك من قِبل أعداء الإسلام قديما وحديثا، وفي هذا المطلب سأتحدث عن موقف أحد التيارات المعاصرة التي يحاول أصحابها الطعن في السنة النبوية من حيث مصدريتها، ثبوتها، ووحييتها؛ ألا وهو التيار الحداثي.

الفرع الأول: تعريف الحداثة والحداثي

1. **تعريف الحداثة لغة:**

الحديثُ: نقيض القديم. والحديثُ: الخبرُ، يأتي على القليل والكثير

واستْحدثتُ خبراً: أي وجدت خبراً جديداً.[1]

والحدوث كون شيء لم يكن وأحدثه الله فحدث وحدث أمر أي وقع

ومحدثات الأمور ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها[2]

(1) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط: 4(1407 هـ - 1987 م)، دار العلم للملايين – بيروت-، ج1، ص278.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ط1، د ت، دار صادر – بيروت، ج2، ص131.

أما اصطلاحا: فقد تعددت تعاريف الحداثة بتعدد جوانبها؛ فمنهم من يصفها بأنها: "منهج فكري أدبي علماني مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية، يقوم على الثورة على الموروث ونقده، وتفسيره بحسب وجهة نظر القارئ"(1)، وهناك من عرفها بأنها "انفجار معرفي لم يتوصل الإنسان المعاصر إلى السيطرة عليه"(2)، **ولعل أهم تعريف لها هو**: محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة يتجاوز الموروث ويتحرر من قيوده (ثوابته)، ليحقق تقدم الإنسان ورقيه بعقله ومناهجه العصرية الغربية، لتطويع الكون لإرادته واستخراج مقدرته لخدمته.(3)

ومنه فالحداثي هو: الشخص الذي يأخذ بهذا النموذج أو يعمل على تطبيقه في الواقع المعيش فهو المفكر الذي يعمل على تطبيق مفهوم الحداثة في فكره ومناهجه، ودراساته التاريخية والمعاصرة.(4)

الفرع الثاني: موقف الحداثيين من السنة النبوية

منذ ظهور الإسلام والسنة النبوية تعتبر حجة ومصدرا تشريعيا ولم يمارِ أحد من الصحابة أو التابعين وغيرهم في ذلك، فلم يتعرضوا للسؤال عن مصدريتها أو وحييتها وحجيتها، إلا أنها اليوم تشهد حملة شرسة من النقد والتشكيك، من طرف العديد من المدارس من بينها المدرسة الحداثية، التي اتخذ روادها مواقف مختلفة تجاه السنة، ودعوا

(1) أنس سليمان المصري، المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في مصادر الدين، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، ع: 1، (2015).

(2) عدنان علي رضا النحوي، الحداثة في منظور إيماني، أشرف على الإخراج: رضا محمود فرحان، ط:3(1409هـ/1989م)، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، ص 26.

(3) الحارث فخري عيسى عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، ط:1، (1434هـ/2013م)، دار السلام، القاهرة، ص33.

(4) المرجع نفسه، ص34.

إلى إعادة قراءتها وفق مناهج جديدة كالتأويل والتفكيك وغيرهما، واعتبار النصوص النبوية، وليدة بيئة معينة وزمان معين، غير صالحة للتشريع في غيرهما، ويتجلى موقف هذه المدرسة أساسا في إنكار وحيية السنة، ونفي صفة القداسة عنها بالطعن في تاريخ ثبوتها وتدويها.

كما حاولوا " التأكيد على أن البحث في حجيتها لم يقع إلا في وقت متأخر عن العهد النبوي، ومن ثم فإن موقف الفكر الحداثي من السنة النبوية يتأسس من خلال موقفه من النبوة والوحي" والثبوت التاريخي لها[1]، ويمكن إبراز موقف الحداثيين من السنة فيما يأتي:

1. نفي صفة الوحي عن السنة النبوية:

من أهم المسائل التي خاض فيها أرباب الفكر الحداثي، القول بنفي وحيية السنة؛ وعدم اعتبارها مصدرا تشريعيا حيث يقول نصر حامد أبو زيد: " ليست السنة مصدرا للتشريع وليست وحيا، بل هي تفسير وبيان لما أجمله الكتاب"[2]، ويسعون من خلال ذلك إلى إلغاء وحييتها بالتركيز على أنسنة النصوص؛ أي التحرر كليا من مرجعيتها الدينية، و"نقلها من الوضع الإلهي إلى الوضع الإنساني، وعدّها غير قابلة للفهم والتحليل مالم يخلع عنها طابع الأزلية والقدسية والغيبية"،[3]وإعطائها البعد البشري، فتنتقل من نص متعالٍ عن الزمان والمكان إلى نص يتحكم فيه الإنسان، وهو الذي يحدد معناه، مما يغيب المعنى الحقيقي للنصوص النبوية، فهي في نظر الحداثيين إما نصوص ناتجة عن تفكير بشري؛ أي بشرية

---

(1) محمد بن حجر القرني، موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام دراسة تحليلية نقدية، مجلة البيان ط:1(1434هـ)، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ص389/388.

(2) نصر حامد أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، ط:1(1992م)، سينا للنشر، ص39.

(3) محمد عبد الفتاح الخطيب، القراءة الحداثية للسنة النبوية وضرورة تأسيس أجرومية لفقه البلاغ النبوي، ورقة مقدمة في ندوة علمية دولية بعنوان:" السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد"، ط1 (1430هـ/2009م)، دبي الإمارات العربية المتحدة، ص285.

المصدر، أو أن بعضها وحي، لكن بمجرد انفصاله عن مصدره يتأنسن فهما وتطبيقا، فيخضع لمفاهيم البشر[1]؛ ويكون النص الديني قابلا للقراءة وِفق مفاهيم متعددة فيصبح بإمكان القارئ له أن يتعامل معه ويحلله وِفق ما فهمه منه بعيدا عن قدسيته ووحييته.

وينطلق الحداثيون في تأكيد وحيية السنة من مبدأ التسليم بعصمة النبيﷺ فالقول بمبدأ العصمة هو ما أدى–حسب زعمهم- إلى اعتبار كل ما صدر عنه، يرتقي إلى منزلة الوحي الإلهي ونفي صفة البشرية عنه[2]، حيث "تعتبر عصمة النبي أحد المستندات النظرية العقلية الرئيسية التي أسّس بواسطتها الأصوليون حجية السنة"[3]،ومنه ينبغي قراءة السنة على أنها نتيجة لتعامل النبيﷺ كبشر غير معصوم مع خطاب ما من منطلق إنسانيته، في وقت معين وبيئة معينة لا يتعداهما، غير لازم بالاتباع والطاعة؛ مما يسوغ لأي بشر قراءتها بما يتلاءم ومعطيات العصر الذي هو فيه، لذا فالنتيجة التي يريد أن يصل إليها الحداثيون بإنكار صفة الوحي عن السنة هو اعتبارها خطاب عادي قابل للنقد والتفكيك، ونزع هالة القداسة عنها، ومن ثم العمل على تقويض بنيانها وإلغاء البعد التشريعي لها.

2. موقفهم من تدوين السنة النبوية:

يعتمد كثير من الحداثيين لإبطال مشروعية السنة وإنكار ثبوتها التاريخي على القول بتأخر تدوينها، وأن الحديث لم يدون ولم يكتب في الكتب إلا بعد مرور مائة عام على الأقل من وفاة النبي محمدﷺ، وأن هذا التأخر في التدوين أفقد الأحاديث صلاحيتها للاحتجاج،

---

(1) الحداثة وموقفها من السنة النبوية، المرجع السابق، ص119.

(2) موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، المرجع السابق، ص391.

(3) حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، ط:2(2013م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ص 81.

وزاد من عملية الوضع فيها[1]، بل واعتبر بعضهم "أن الحديث ليس إلا اختلاقا مستمرا، فيما عدا بعض النصوص القليلة، التي يصعب تحديدها وحصرها".[2]

لذا فإن الحداثيين يؤكدون على الفاصل الزمني بين صدور الأحاديث عن النبيﷺ وحفظها وتناقلها شفهيا من طرف الصحابة، وبين تدوينها بعد عصر النبوة، من أجل إثبات الوضع والافتراء من قِبل رجال الحديث؛ وأن هذه الفترة قد تخضع لعامل النسيان مما يؤدي إلى التصرف في الأحاديث بالزيادة والتغيير والدس مما لم يقله النبيﷺ، بل واتهام مدوني الأحاديث بتركيبها بما يوافق أهواءهم ثم نسبتها إلى الرسولﷺ، يقول أركون: " لابد من التمييز بين مرحلة النقل الشفهي وبين تلك المرحلة التالية التي تشكلت فيها المخطوطات التي وصلتنا"[3]، وطعن الحداثيين في تدوين السنة، إنما هو امتداد لما ابتدأه المستشرقون أمثال جولد زيهر وغيره وتابعهم عليه الحداثيون، بقولهم إن السنة لم تدون إلا في القرن الثاني أو بعده، ويرون أن التأخر في التدوين كان بأمر سياسي من السلطة التي شجعت حركة الوضع في الحديث لنصرة كل مذهب لآرائه، كما أن التشكيك في تدوين السنة إنما يكون بالطعن أولا في الصحابة باعتبارهم الحلقة الأولى في نقلها، وذلك باتهامهم بالوضع واختلاق الأحاديث ثم نسبتها للنبيﷺ، لذا فنتيجة تأخر تدوين السنة عند الحداثيين هي التشكيك في صحة ثبوتها بسبب انتشار الكذب والافتراء مما أدى إلى تضخم المدونة الحديثية،[4] ومن ثم بطلان حجيتها والسعي إلى إلغائها كمصدر من مصادر التشريع.

---

(1) الحداثة وموقفها من السنة النبوية، المرجع السابق، ص175.

(2) محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح، ط:2، (1996م)، مركز الانماء القومي، بيروت، ص297.

(3) المرجع نفسه، ص20.

(4) الحداثة وموقفها من السنة النبوية، المرجع السابق، ص176/177.

خلاصة المبحث:

تناولت في هذا المبحث نشأة الإسناد، وأهميته في علوم السنة، ثم موقف الحداثيين منها؛ حيث بينت أن ظهور الإسناد كان مع بداية نقل الصحابةﷺ لحديث النبيﷺ بين بعضهم البعض، وقد كان ذلك في نطاق ضيق ودون تشديد على ذلك، ثم تطور استعماله والسؤال عنه بعد وقوع الفتنة؛ أي من (سنة 35هـ، فما بعدها) حيث تشدد الصحابة في قبول الروايات، بسبب ظهور الوضع في الحديث، ليشيع استعماله والتأكيد عليه بعد ذلك في زمن التابعين ومن بعدهم، وكلما زاد الابتعاد عن زمن النبوة، زاد الحرص على استعمال الأسانيد وذلك من أجل الحفاظ على حديث النبيﷺ وسنته من الضياع.

وقد لاقت هذه الأخيرة حملة تشكيك ونقد، من بينها ما يبثه رواد التيار الحداثي اليوم، من طعن في وحييتها، والقول بأنسنتها، واعتبارها نص من وضع البشر يصيب ويخطئ فهو غير لازم بالاتباع وكذا التأكيد على تأخر تدوينها؛ من أجل إثبات الوضع والزيادة فيها، ومن ثم القول بأنها غير صالحة للتشريع.

المبحث الأول

أصول نظرية الاختلاق وأثرها على الحداثيين

- ✓ المطلب الأول: تعريف الاختلاق لغة واصطلاحا
- ✓ المطلب الثاني: الأصول الاستشراقية لنظرية اختلاق الأسانيد
- ✓ المطلب الثالث: توفيد الحداثيين لنظرية الاختلاق

لما كان الإسناد هو الوسيلة الأساسية في توثيق السنة ونقل الأحاديث، تعرض لمجموعة من الشبهات من بينها الطعن فيه من جهة الاتصال والتسلسل، واتهام رجال الحديث باختلاقه، لذا سأعرف في هذا المبحث الاختلاق لغة واصطلاحا، ثم أوضّح الأصول الاستشراقية للقول بنظرية الاختلاق، ثم تأثر الحداثيين بهذه النظرية، وتوفيدهم لها[1].

المطلب الأول: تعريف الاختلاق لغة واصطلاحا

سأقوم في هذا المطلب بتعريف الاختلاق في اللغة، وفي الاصطلاح.

الفرع الأول: معنى الاختلاق في اللغة

- **(خَلَقَ) الْخَاءُ وَاللَّامُ وَالْقَافُ أَصْلَانِ**: أَحَدُهُمَا تَقْدِيرُ الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ مَلَاسَةُ الشَّيْءِ. **وَالْخُلُقُ**: خُلُقُ الْكَذِبِ، وَهُوَ اخْتِلَاقُهُ وَاخْتِرَاعُهُ وَتَقْدِيرُهُ فِي النَّفْسِ.[2]
- **(اختلق)** الشَّيْء أتم خلقه وَالْقَوْل افتراه واخترعه.[3]
- **خ ل ق**: اختلقَ يختلق، اختلاقًا، فهو مختلِق، والمفعول مختلَق، و**اختلق القولَ**: ادّعاه وافتراه "هذا خبر مختلَق ولا أساس له من الصحة–إنه يختلق الأكاذيب–﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلاَّ اخْتِلَاقٌ﴾ (سورة ص، الآية 6)؛ يختلق الأعذار.[4]

ومنه فالاختلاق لغة: هو الافتراء والافتعال، والاختراع.

---

(1) إبراهيم بن عمر السكران، التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات، ط:1 (1435هـ/2014م)، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ص131.

(2) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ط: (1399هـ –1979) ، دار الفكر، ج2، ص214.

(3) إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د ط، د ت، دار الدعوة، ج1، ص252.

(4) أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط:1 (1429 هـ /2008 م)، عالم الكتب ج1، ص687.

الفرع الثاني: معنى اختلاق الأسانيد اصطلاحا

هو الافتراء والكذب والزيادة في الأسانيد؛ وذلك باختيار شخصيات وإضافتها إلى سلسلة الإسناد، أو تركيب سلسلة غير موجودة من أسماء الرجال ثم وصلها وإسنادها إلى النبيﷺ للتأكيد على صحة حديثٍ تم وضعه زورا على أنه هو قائله، وتنوقل عنه بواسطة تلك السلسلة من الرجال.[1]

(1) محاولة لصياغة تعريف بعد عدم الوقوف على تعريف لاختلاق الأسانيد.

المطلب الثاني: الأصول الاستشراقية لنظرية اختلاق الأسانيد.

إن المطالع لكتابات الحداثيين، والمتتبع لمواقفهم تجاه مصادر التشريع الإسلامي عموما، والسنة النبوية خصوصا، يدرك مدى تأثرهم بالفكر الاستشراقي وغيره في استمداد الأفكار، وإعادة بلورتها وإعطائها الصبغة الحداثية المعاصرة، إذ يُعد الاستشراق مرجعية أولية للفكر الحداثي، "حيث إن قصارى ما يقوم به هؤلاء الحداثيون لا يتعدى كونه اجترارا لآراء وأفكار المستشرقين، مع حرصهم على بعض الإضافات لإضفاء طابع عربي أو إسلامي حداثي على كتبهم وبحوثهم"(1)، فبالرغم من دعوتهم إلى تجديد مناهج قراءة التراث ونبذ القديم، إلا أنهم لم يسلموا من الوقوع في تقليد المستشرقين وتوفيد أفكارهم، يقول طه عبد الرحمن: " إني أرى أنه لا وجود لحداثة عربية؛ فالحداثيون العرب هم أصلا مقلدون صريحون"(2)، وكما تحدث المستشرقون عن تسرب الفكر الجاهلي العربي والفلسفات القديمة للعلوم الاسلامية، عمل الحداثيون على تكرار دعاوى النتاج الاستشراقي(3)؛ من نقد المقدس والطعن في السنة النبوية والتشكيك في جزئياتها، كإرجاع محمد أركون الحديث النبوي إلى ثقافات سابقة وتُراثات محلية تبعا لما ساقه جولد زيهر(4)، ويوافق جورج طرابيشي المستشرق جوزيف شاخت في دعوى اختلاق الأسانيد، وهو ما سأفصل الحديث عنه في هذا المطلب.

- **جذور نظرية اختلاق الأسانيد:**

تعود الجذور الأولى لطعن الحداثيين في السنة النبوية من جهة تدوينها وحفظها إلى المنظومة الاستشراقية، التي أثارت العديد من الشبهات حول الأسانيد باعتبارها الوسيلة

---

(1) عبد العزيز بن سعد الشهري، التناص: القرآن في دراسات الحداثة العربية والاستشراق، ط:1 (1437هـ)، مركز الفكر المعاصر، الرياض، ص29.

(2) طه عبد الرحمن، الحوار أفقا للفكر، ط:1(2013م)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ص104.

(3) التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات، المرجع السابق، ص151.

(4) تاريخية الفكر العربي الإسلامي، المرجع السابق، ص20.

الأساسية لنقل الأحاديث، وكذا اتهام رجال الحديث بصناعة وتركيب هذه الأسانيد بأمر من السلطة التي شجعت–حسب زعمهم–حركة الوضع والاختلاق.

ونظرا للمكانة التي يحظى بها الإسناد في توثيق السنة، حاول المستشرقون التشكيك في بداية استعماله في الأحاديث النبوية، فزعم "الأمير كايتاني" أن الجزء الأعظم من الأسانيد الموجودة في كتب السنة اختلقها المحدثون في القرن الثاني والثالث الهجري، لأن استعمال الأسانيد في الأحاديث بدأ بين عروة بن الزبير(ت 94هـ)؛ الذي لم يستعمل الأسانيد مطلقا، وابن اسحاق(151هـ)، الذي استعملها بصورة غير كاملة، وأن الأسانيد لم تكن معروفة بعد وفاة النبيﷺ بأكثر من سنتين، وقد وافقه "شبرنجر" بقوله: " إن كتابات عروة إلى عبد الملك خالية من الأسانيد، ولذلك فما نُسب إلى عروة من استعماله للأسانيد لا بد أن يكون شيئا متأخرا نسبيا"، أما المستشرق "هوروفتس" فقد رد على استنتاجهما بعد دراسته لمسألة بداية الإسناد، بأن الذين نفوا استعمال عروة للأسانيد لم يدرسوا كتاباته وأسانيده كاملة، ثم رجح في بحثه أن بداية الإسناد في الأحاديث تعود إلى الثلث الثالث من القرن الأول.[1]

وقد ذهب "روبنسون" الذي درس قضية الإسناد بشكل موسع نوعا ما، إلى نفي استعمال المسلمين للإسناد في القرن الهجري الأول، وأن فكرة استعماله ظهرت في القرن الثاني الهجري نتيجة ظهور الفرق واشتداد الخلاف بينها، فعمد كل فريق لوضع السند نصرة لآرائه، فولدت الأسانيد وصارت معيارا كبيرا يتم اللجوء إليه لوزن الأحاديث[2]، قال "روبنسون": "نظام الأسانيد البالغ إلى كامل نشوئه أخذ وقتا طويلا، ونما نموا بطيئا، يمكن أن يقبل أن بعض الأسانيد راجع إلى القدم كما يدعيه الناس"[3]، أما المستشرق" كولسون" فقد اتهم أهل الحديث بوضع كثير من القواعد والأحكام في شكل قصص وأخبار، ثم نسبتها إلى رسول اللهﷺ.[4]

---

(1) دراسات في الحديث النبوي، المرجع السابق، ص392/393.

(2) حيدر حب الله، المستشرقون وحجية السنة النبوية الشريفة مطالعة تحليلية نقدية، http ://hobbollah.com/articles، مقال أخذت منه يوم2019/02/16م، على الساعة: 19:18.

(3) دراسات في الحديث النبوي، المرجع السابق، ص394.

(4) محمد بهاء الدين، المستشرقون والحديث النبوي، ط:1 (1420هـ/1999م)، دار الأنفاس، ص98.

وادّعى المستشرق" مونتجومري" أن السند بدأ بشكل غير كامل، واستدل بما جاء في كتاب ابن اسحاق في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وبالواقدي، وأن الشافعي هو الذي ألح على الإتيان بسلسلة الرواة كاملة لأنه عاصر الواقدي، حتى إذا ذكر السند الكامل اندفع المحدثون إلى العودة بالسند إلى معاصري محمدﷺ، حتى إنهم حين أضافوا إلى الرواة فإن إضافتهم كانت صحيحة لأنهم عرفوا من أين استقى سابقوهم معلوماتهم، وهذا يعني فقط أننا لا نستطيع وصل الحلقات الأولى من السلسلة كما هو الشأن في الحلقات المتأخرة.[1]

أما "جولد زيهر" فيرى أن وضع الحديث بدأ مبكرا مع جيل الصحابة، وأن معظم الأحاديث وُضعت نتيجة الصراع السياسي المذهبي بين الفرق في القرنين الثاني والثالث لذلك هي تعكس تطور المسلمين السياسي والفكري خلال القرنين، ولا تمت غالبا إلى القرن الأول بصلة[2]، قال "جولد زيهر": فإنه ليس من السهل تبيين هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان والمكان من المنبع الأصلي، بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعملية أحاديث لا يرى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه، فالحق أن كل فكرة، وكل حزب، وكل صاحب مذهب، يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضا هذا الطريق".[3]

لذا فإن كل هذه المزاعم تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي أن كل ما في أيدي المسلمين من ثروة حديثية منسوبة للنبيﷺ، هي في الحقيقة موضوعة عنه، أو أن الجزء الأكبر منها تم اختلاقه بعد قرنين من الزمن.[4]

---

(1) المستشرقون والحديث النبوي، المرجع السابق، ص101/100.

(2) أكرم ضياء العمري، موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، د ط، د ت، المدينة المنورة، ص71.

(3) إيجناس جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، نقله إلى العربية محمد يوسف موسى وآخرون، (2013م)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص50/49.

(4) الأمين الصادق الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، (د ط، 1414هـ)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ج2، ص 512.

- **المستشرق "جوزيف شاخت" ونظرية القذف الخلفي للأسانيد:**

أدّت هذه الأفكار المختلفة للمستشرقين حول الإسناد، إلى تكوين شاخت نظرية القذف الخلفي التي اعتقد من خلالها أنه توصل إلى اكتشاف تاريخ الاختلاق والوضع في الأسانيد[1]، حيث درس البروفسور" شاخت" الأحاديث الفقهية وتطورها من كتب الفقه مثل "الموطأ" للإمام مالك، و"الموطأ" للإمام محمد الشيباني، "الأم" للإمام الشافعي، ثم توصل إلى أن الأسانيد جزء اعتباطي في الأحاديث، وأنها نمت وتطورت على يد الأحزاب المختلفة التي كانت تريد أن تنسب نظرياتها إلى أشخاص مرموقين من القدماء[2]، وأن الجزء العلوي من الإسناد إنما هو لشخصيات وهمية وليس لرجال حقيقيين، بحيث أن مدار الرواية في الإسناد إنما هو الذي ركب أسماء غير موجودة في سلسلة الإسناد بهدف الرجوع بها إلى النبيﷺ، فيقول مبينا ذلك:" إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي، ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وكانت الأسانيد كثيرا ما تلصق بأدنى اعتناء، وأي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد، وفي الأمثلة التالية تجد مظاهر الاعتباط في الأسانيد وانعدام الثقة فيها"[3]، ومنه فإن الأسانيد المتصلة متأخرة وضعها أصحاب المذاهب الفقهية رغبة في إرجاع آرائهم إلى الصحابة،[4] وهو يرمي بهذا القول إلى الطعن في ثبوت السنة النبوية، من خلال إثباته أن الأسانيد إنما هي مختلقة موضوعة، ومن ثم إسقاط حجية السنة وتقويض بنيانها.

ولقد كان لنظرية شاخت حول الإسناد صدى واسع في الأوساط الغربية، حيث توقع لها غير واحد مثل "مونتغمري وات" أن تلقى قبولا، وتنبأ لها "جب" بأنها ستصبح أساسا للدراسات الغربية، كما تبناها كل من"جون بورتون، ونورمان كولدر" بشكل تام تقريبا.[5]

(1) المستشرقون وحجية السنة النبوية، المقال السابق، ص63.

(2) دراسات في الحديث النبوي، المرجع السابق، ص394/398.

(3) المرجع نفسه، ص422.

(4) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص55.

(5) المستشرقون وحجية السنة النبوية، المقال السابق، ص66.

وقد كان "روبنسون" من بين الذين انتقدوا بعض جوانب هذه النظرية إلا أنه أثنى عليها بقوله: "هذا إسهام قيم جدا لدراسة التطورات في الأحاديث النبوية، لأن هذا المنهج لا يعطينا فقط التاريخ الذي نسب فيه حديثا ما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل يعطي المدلول الدقيق لتلك الأسانيد وهو أن الجزء السفلي من الأسانيد صحيح بينما الجزء العلوي الموصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم خيالي وزائف".[(1)]

- **مثال عن ظاهرة اختلاق الأسانيد عند شاخت:**

قدم "شاخت" مجموعة من الأمثلة لإثبات ظاهرة الاختلاق في الأسانيد، وأن الجزء الأعلى من منها موضوع من قبل مدارات الرواية، فيقول:" هذه النتائج المتعلقة بتطور الأسانيد تمكننا من أن نتصور القضية التي وضع فيها حديث ما للتداول من قبل محدث ما يمكن أن نسميه "ن. ن" أو عن طريق شخص استعمل اسمه في وقت ما، ثم يقتبس ذلك الحديث عادة من قبل راو أو عدة رواة، والجزء السفلي هو الجزء الحقيقي من الإسناد يتفرع إلى عدة خيوط، لكن "ن. ن" يبقى نقطة تحويل مشترك في الجزء السفلي لعدد من الخيوط الإسنادية".[(2)]

واستدل بمثال من كتاب اختلاف الحديث للشافعي (294هـ) فقال: باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه، قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه "أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون"[(3)]، والانقطاع الموجود في الإسناد فوق القاسم كان قد عولج.

وأسقط عبد الرحمن بن القاسم في موطأ مالك، وصار الحديث كالتالي: مالك، يحي بن سعيد، القاسم بن محمد، أخبرني الفرافصة بن عمير أنه رأى عثمان يغطي وجهه وهو

---

(1) دراسات في الحديث النبوي، المرجع السابق، ص416.

(2) المرجع نفسه، ص430.

(3) محمد بن إدريس الشافعي، الأم، باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه، (1393هـ)، دار المعرفة، بيروت، ج7، ص241.

محرم. وأخيرا أصبح الإسناد بهذا الشكل: مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة: "رأيت عثمان في يوم صائف وهو محرم وقد غطى وجهه"[1].

بعد إيراد شاخت لهذه الأسانيد، يستنتج أن الانقطاع الموجود في إسناد الشافعي في كتاب "الأم" كان قد سوى في كتاب مالك كما أسقط عبد الرحمن بن القاسم من الإسناد أيضا، لكن الإسناد المرسل، أو المقطوع موجود في كتاب " الأم"، ومما لا شك فيه أن مالكا ألف كتابه قبل الشافعي بأربعين أو خمسين سنة، وإذا سلمنا بنظرية شاخت، فإن على مالك أن ينتظر وفاة الشافعي ليكمل موطأه الذي كان قد كمل قبل خمسين عاما تقريبا، واستنتاجا من هذه النظرية المعكوسة يكون المرض قد عولج قبل حدوثه، وما نسب إلى سيدنا عثمانﷺ أنه كان يغطي وجهه في الصيف وهو محرم، ليس بالأمر الغريب لأنه أراد أن يقي وجهه من شدة الحر وهو محرم، ورأى في ذلك سعة، وحكى عنه من شاهد ذلك منه.[2]

(1) مالك بن أنس، الموطأ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، باب مالا يحل للمحرم أكله من الصيد، د ط، د ت، دار إحياء التراث العربي مصر، ج1، ص354.

(2) دراسات في الحديث النبوي، المرجع السابق، ص430/431.

المطلب الثالث: توفيد الحداثيين لنظرية الاختلاق.

من بين الشبهات التي يرددها الحداثيون العرب وقد ورثوها عن أسلافهم من المستشرقين، ثم أعادوا صياغتها وتطبيقها بأسلوب يُخفي ملامح الانتحال والتقليد؛ شبهة تركيب الأسانيد ووضعها في زمن متأخر عن زمن النبوة، وفي هذا المطلب سأتكلم عن توفيد الحداثيين لهذه الشبهة، وإعادة تصنيع نظرية شاخت حول اختلاق الأسانيد.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب" التأويل الحداثي للتراث- التقنيات والاستمدادات" لإبراهيم السكران، يعد من بين الدراسات التي أصلت لموضوع توفيد الحداثيين لأفكار غيرهم، حيث استفاض في بيان استمدادهم لأفكار المستشرقين وغيرهم وتوضيح مرجعيتها، بتقديمه مجموعة من الشواهد على ذلك.

وكما ذكرت آنفا فإن نظرية شاخت التي تتلخص في كون الأسانيد موضوعة في جُزئها العلوي من قِبل مدار الإسناد، قد لاقت ترحيبًا واستجابةً من طرف الدارسين المستشرقين، ولم يتوقف الأمر عليهم بل تعداهم إلى شريحة من المفكرين العرب مثل "أحمد صبحي منصور"[(1)] وثُلة من الحداثيين المعاصرين منهم:

(1) **أحمد صبحي منصور**: ولد في أبو حريز، كفر صقر في محافظة الشرقية في مصر في الأول من مارس عام 1949، ومفكر مصري، كان يعمل مدرسًا في جامعة الأزهر، لكنه فُصل في الثمانينيات بسبب إنكاره للسنة النبوية القولية، وتأسيسه المنهج القرآني الذي يكتفي بالقرآن مصدرًا وحيدًا للتشريع الإسلامي، واشتهر بموقفه المعارض لفكر الجماعات الإسلامية، من أفكاره: " تقسيم الكفر إلى كفر سلوكي وكفر عقائدي، الصلاة على النبي تعني اقتداء المؤمن بالنبي"، ينظر: https://ar.wikipedia.org.

محمد حمزة[1]، عبد الجواد ياسين[2]، وجورج طرابيشي[3].

(1)**محمد حمزة**: باحث تونسي، أستاذ محاضر بالجامعة التونسية، مختصّ في قضايا الفكر الإسلامي، له عديد الكتب المنشورة من بينها: "السنّة النبويّة: إشكاليّة التدوين والتشريع، (1996)"، و"إسلام المجدّدين، (2007م)"، ومن الدراسات له "فضائل الصحابة بين المتخيّل والواقع التاريخي"، وغيرها، ينظر: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، https://www.mominoun.com/auteur/511، 2019/03/20م، على الساعة: 20:03.

(2) **عبد الجواد ياسين**: قاض مصري سابق، من مواليد 1954م، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة 1976م، وتدرج في سلك النيابة العامة والقضاء منذ تخرجه، له مؤلفات في الفكر السياسي، والفقه الدستوري، آخرها: تطور الفكر السياسي في مصر خلال القرن التاسع عشر، وكان آخر إصدار له كتاب" الدين والتدين"، ينظر: عبد الجواد ياسين(Author of السلطة في الإسلام)، https://www.goodreads.com> show، 2019/5/20م، على الساعة: 23:15.

(3) **جورج طرابيشي(1939/2016م)**: مفكر ومترجم سوري يدافع عن الإسلام الحضاري وعلمانية الإسلام، معروف بمشروعه لنقد نقد العقل العربي، ولد بمدينة حلب، حصل على الليسانس في اللغة العربية ثم على درجة الماجستير في التربية من جامعة دمشق، عمل مديرا لإذاعة دمشق (1963-1964)، ورئيسا لتحرير مجلة " دراسات عربية" (1972-1984)، ورئيس تحرير بمجلة "الوحدة" (1984-1989)، من إنتاجه الفكري الترجمة لفرويد وهيجل وآخرين، والتأليف في فكر النهضة العربية والنقد الأدبي للرواية العربية، ومن أعماله: هرطقات 1: عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية، 2006، المعجزة أو سبات العقل في الإسلام 2008، هرطقات 2 العلمانية كإشكالية إسلامية- إسلامية، 2008، نظرية العقل العربي: نقد نقد العقل العربي، (ج1)، 1996م، وغيرها، ينظر: www.arabphilosophers.com/Arabic/aphilosophers/.../Tarabishi/A_Tarabishil.htm، 2019/03/04، على الساعة: 14:36.

الفرع الأول: موقف" أحمد صبحي منصور" من الإسناد

اعتبر "أحمد صبحي منصور" أنه لا يمكن الوثوق التام بالأسانيد وراح يشكك في صحة نسبتها للنبيﷺ بقوله: "أما الحديث المنسوب للنبي فهو قائم على الشك، ولعلاج هذا الشك اخترعوا الإسناد، أي أن ذلك الحديث رواه فلان عن فلان...الخ حتى النبي لإثبات أن النبي قال ذلك الحديث"، وقال أيضا: "أن حقائق التاريخ في العلم المسمى بعلم الحديث تؤكد أن اختراع الإسناد تم في القرن (الثاني الهجري، حيث تكاثرت الروايات الشفهية وتكاثر الكذب فيها فاشترطوا إسنادها عبر رواة سابقين كانوا ماتوا قبلها فيما بين منتصف القرن الثاني إلى عصر النبيﷺ، أولئك الرواة المذكورون الموتى لم يكن لهم علم بذلك الذي أسندوه إليهم من روايات"[1]؛ وهو يقصد بقوله هذا إلى أن الأسانيد لم تكن موجودة في القرن الأول بل هي من وضع الذين جاؤوا بعد عصر النبيﷺ ثم أسندوها إليه زورًا، ولم يكتفِ بهذا الادّعاء، بل ذهب للتأكيد على عدم وجود الإسناد حتى في عصر الصحابةﷺ الذين لم يكن لهم اهتمام بإسناد الحديث، فقال: "إن الإسناد عبر أقاويل سماعية خلال عصور متباينة ليس لها أساس...فالبخاري لم يعش عصر النبيﷺ وكذلك الرواة الذين سبقوه، والصحابة الذين عاشوا عصر النبيﷺ انشغلوا بالفتوحات والفتن والمنازعات عن كل ما نسبوه إليهم"[2].

ومن خلال هذا الكلام الذي ساقه صبحي منصور يظهر ذلك الأثر الاستشراقي جليًّا واضحًا في إعادة إثارة شبهة الاختلاق في الأسانيد التي تهدف إلى الطعن في ثبوت السنة النبوية.

---

(1) ينظر: مقال الإسناد في الحديث، أحمد صبحي منصور، www.m.ahewar.org >s.asp، أخذته يوم 2019/03/05 في الساعة: 17:20.

(2) ينظر: المقال نفسه.

الفرع الثاني: موقف "محمد حمزة" من الإسناد.

تطرق "محمد حمزة" في كتابه" الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث" إلى مسائل مختلفة تتعلق بتدوين الحديث، وبيان الموقف من صحته، وتحديد بداية الوضع فيه وغيرها، حيث قام باستجلاء مواقف وآراء بعض المستشرقين، والمفكرين العرب واختلافهم فيما يخص هذه المسائل، ثم أتبعها بشيء من التعقيب والتحليل بمنهج أضفى عليه صبغة نقدية مزعومة، وفي خِضَم مناقشته لهذه المواقف، وخاصة عند كلامه عن الوضع في الحديث، فإنه أكثر النقل عمن سبقه من المستشرقين أمثال شاخت وغيره ممن يؤيدون هذه الفكرة، ليتّضح من صنيعه هذا أنه قد تبنى القول باختلاق الأسانيد و تضخم المدوَّنة الحديثية بسبب الوضع، وهذا يظهر في قوله:" ونُقدِّر أن هذه المجادلات التي شغلت الفكر الإسلامي هي سبيل إلى تبيان كيف أن هذا الفكر لا يزال رهين سيرورة تاريخية ولدّها اندراج الحديث النبوي في التاريخ، ومن أهمها تحوُّل مدوّنة الحديث النبوي من نص مفتوح، قابل للزيادة والاختلاق، أسهم الفاعلون الاجتماعيون بمختلف مواقعهم الاجتماعية ومشارِبهم السياسية وروافدهم الثقافية في تشكيله"(1)، كما أشار إلى الخلاف في حجية النصوص النبوية، بسبب " استشراء ظاهرة الوضع وظهور ملابسات عديدة أدت إلى الزيادة في الحديث بالانتحال، ومع بحث الفِرق الدينية والمدارس الفقهية المختلفة عن سند نقلي لآرائها"(2) ومُؤدى قوله هذا أن ما في مُتاحنا من الثروة الحديثية لم تسلم من الوضع والانتحال وفي هذا تشكيك في مصداقية السنة النبوية ومدى الوثوق بها.

الفرع الثالث: موقف" عبد الجواد ياسين" من الإسناد.

لا يعدو أن يكون ما أورده "عبد الجواد ياسين" حول اختلاق الأسانيد ووضعها بمساهمة السلطة السياسية تكرارًا لما جاء به المستشرقون من قبل ثم أعاد الحداثيون العرب

---

(1) محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ط:1 (2015م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، ص6.

(2) المرجع نفسه، ص12.

إحياءه، حيث تحدث مليًّا في كتابه" السلطة في الإسلام" عن عملية تدوين الأحاديث والملابسات السياسية التي حُفت بها آنذاك، فيقول:" وقد ثبت لنا من خلال هذه الدراسة، بما لا مجال للشك فيه، أن التاريخ والتاريخ السياسي بوجه خاص قد لعب دورًا بارزًا في تضخيم النص النهائي الراهن للسنة، أعني أنه أُدخل فيها ما ليس منها"[1]، وهو يعمد بقوله هذا إلى إثارة نفس الشبهة الموروثة التي يلوكها كثير من الحداثيين للطعن في مصدرية السنة، ألا وهي التشكيك في جملة ما وصلنا من الأحاديث و صحة اتصال سندها بالنبيﷺ، حيث يرى أن: "الأثر السياسي المنشود كان محاولة إسباغ الشرعية النصية على سلطة الحكم الأموي، لا سيما في مرحلته المبكرة، حيث كانت الروايات تسيل بالشفاهة من غير نص مكتوب تنضبط إليه، هنالك كان النص ينتشر في الآفاق بمجرد اختلاقه دون اعتمادٍ أو إذنٍ من أحد، ولم يكن من العسير على من اختلق المتن أن يختلق الإسناد، فكم من أحاديث مختلقَة باعتراف علماء الحديث، تمّ تركيبها على أسانيد مقبولة عندما أصبحت الأسانيد المقبولة جواز مرور رسمي للحديث"[2]، وهو بزعمه أن متون الأحاديث موضوعة والأسانيد مُختلقة مركّبَة، يحاول نسف ما بذله المحدثون من جهود لتنقية الصحيح من الموضوع من الحديث، فضلا على أنه يواصل حملة التشويه التي قادها المستشرقون ضد السنة النبوية بالطعن في صحة الحديث النبوي.

الفرع الرابع: جورج طرابيشي وتوفيد نظرية الإسناد.

تأثر المفكر السوري جورج طرابيشي تأثرا بالغا بالنظرية العكسية لتطور الأسانيد واختلاقها عند شاخت وتبناها بكل تسليم، بل وأعاد بلورتها بصياغة فكرية نقدية مكنته من إخفاء عيب التقليد والتلفيق، في كتابه" من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، ومضمون نظريته لا يختلف عن نظرية شاخت، في أن الأسانيد اختلقت في وقت متأخر فلم تكن

---

(1) عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ط:1 (1998م)، المركز الثقافي العربي، ص247.

(2) المرجع نفسه، ص260.

موجودة من قبل، فيقول: "الإسناد آلية بعدية لا قبلية جرى اختراعها لسد ثغرات السلسلة وتوثيق الرواة والتمرير الأركيولوجي للآثار على أنها آثار فعلا، على أنها وهي المصنعة في العصور المتأخرة المذمومة من نتاج العصور المبكرة المحمودة وعائدة حصرا إلى الزمن الأول الذي هو بامتياز، في حضارة النص المقدس الإسلامي، زمن النبوة والصحبة"[1]؛ وهو يقصد بهذا نفي وجود الأسانيد في العصور المتقدمة، وأن تركيب الأسانيد للمتون الحديثية إنما هو أمر مستحدث لم يكن معروفا في عصر النبيﷺ، واستدل على ذلك بأن الفقهاء المتقدمين لم يستندوا لهذه الأسانيد في الصناعة الفقهية، بحكم أن السنة -بحسبه- ليست بحجة قبل الإمام الشافعي بحيث أنه كان أول من أسس لمصدريتها واعتبرها بمنزلة الوحي.

- **مثال عن ظاهرة الوضع والاختلاق عند جورج طرابيشي.**

يعتبر جورج طرابيشي أن من بين الأدلة على الوضع والاختلاق في سلسلة الإسناد، وجود المراسيل والبلاغات في موطأ الإمام مالك، ثم وصلها من طرف المصنفين بعده كالبخاري ومسلم وابن عبد البر، فقال: " وقد أحصى ابن عبد البر من البلاغات واحدا وستين بلاغا، وتفنن في إيجاد سلاسل إسناد تامة لها، وإن يكن أربعة منها قد استعصى عليه–باعترافه–أن يجد لها مستندا"[2].

واستدل بالحديث الذي أخرجه ابن عبد البر قال:" حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود قال حدثنا عبد الوهاب بن نجدة قال حدثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم قال سمعت أن أبا أمامة قال سمعت رسول اللهﷺ يقول: إن اللهﻷ قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث".[3]

---

(1) جورج طرابيشي، من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث النشأة المستأنفة، ط:1(2010م)، دار الساقي، بيروت، ص379.

(2) المرجع نفسه، ص146.

(3) يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ر: 60، ج24، ص439.

يقول طرابيشي عن هذا الحديث " أن المسار التولدي، أو التكويني إذا شئنا لحديث (لا وصية لوارث) يشُف بذاته عن تطور كل المنظومة الحديثية" وأن "هذا الحديث لم يكن له وجود، حتى منتصف القرن الثالث، في صحيح البخاري ولا في صحيح مسلم، وبالإحالة إلى موطأ مالك، لم يكن له نصاب، حتى النصف الثاني من القرن الثاني"[(1)]؛ أي أن المدونة الحديثية قد تضخمت بسبب وضع الحديث واختلاق الأسانيد من قِبَل المصنفين في النصف الثاني من القرن الثاني والقرن الثالث الهجري.

وبهذا يظهر أن طرابيشي لم يبدع ولم يأت باكتشاف جديد إنما أعاد اجترار نظريات وافتراءات المستشرقين، ذلك أن نظريته حول اتهام رجال الحديث باختلاق الأسانيد ماهي إلا إعادة صياغة لما أتى به شاخت، لكن بشكل جديد يحاول به إخفاء عملية التحريف والتزوير لدراسات غيره من المستشرقين.[(2)]

خلاصة المبحث:

تمّ في هذا المبحث التعرض لمفهوم الاختلاق، ثم بيان الأصول الاستشراقية للقول باختلاق الأسانيد، ومدى انعكاسها على الحداثيين العرب، حيث كانت نظرية الإسناد ضمن المباحث التي درسها المستشرقون حول السنة النبوية؛ من بينهم: "كايتاني" و"شبرنجر" و"روبنسون" و"جولد زيهر"، وغيرهم، ليأتيَ "شاخت" ويتوّج تلك الأبحاث والدراسات بنظرية القذف الخلفي للأسانيد، التي اعتبر من خلالها أنه توصل لتاريخ الاختلاق والوضع في الحديث، وكما انتشرت هذه النظرية بين أوساط الغربيين وذاع صيتها بين الدارسين المستشرقين، فإن للمفكرين العرب دور في انتشارها اليوم، وذلك من خلال تبني مجموعة من الحداثيين لهذه النظرية، وعرض مواقفهم المتعددة من الإسناد، ومدى أصحيته، وعدم التسليم باتخاذه معيارا من معايير قبول الحديث، وقد كان من بين هؤلاء محمد حمزة وعبد

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص146.

(2) علي بن إبراهيم العجين، من الهرطقة إلى الأصولية قراءة في فكر جورج طرابيشي من كتابه" من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، ينظر: https:// salafcenter.org/2529

الجواد ياسين، والناقد جورج طرابيشي الذي ظهر تأثره بهذه النظرية جليًا، من خلال إعادة إحياء ما جاء به "شاخت" وتطبيقه في كتابه، لكن بثوب جديد، تحت مسمى نقد النقد.

وفي المبحث التالي سأعرج بشيء من التوسع على نظرية طرابيشي حول اختلاق الأسانيد وأهم المستندات التي اعتمد عليها لتأكيد هذه النظرية، ثم أقوم بتفنيدها والرد عليها.

المبحث الثاني

عرض مستندات نظرية اختلاق الأسانيد عند جورج طرابيشي ونقدها

- ✓ المطلب الأول: دور الصراع السياسي في صناعة الأحاديث
- ✓ المطلب الثاني: تراكم وتضخم المدونة الحديثية بسبب الاختلاق والوضع في القرن الثالث الهجري وما بعده
- ✓ المطلب الثالث: النمو العكسي للأسانيد
- ✓ المطلب الرابع: قانون النسيان

اعتمد جورج طرابيشي على جملة من المستندات لإثبات نظريته حول اختلاق الأسانيد، والتي استقاها من معين المستشرقين، حيث تُعدّ انعكاسًا لنظرية "القذف الخلفي للأسانيد" التي جاء بها المستشرق "شاخت" لإثبات الوضع في الحديث، وفي هذا المبحث سأقف على أهم هذه المستندات التي وظفها طرابيشي لتأييد ما ذهب إليه، ثم أقوم بالجواب عنها وتفنيد دعواه بالاختلاق.

المطلب الأول: دور الصراع السياسي في صناعة الأحاديث

يرى جورج طرابيشي أن الصراع السياسي كان من بين الأسباب التي أدت إلى اختلاق الأسانيد ووضعها وتضخم الأحاديث، وهو ما سأوضحه في هذا المطلب، ثم أُتبعه بالرد.

الفرع الأول: مضمون شبهة: "دور الصراع السياسي في صناعة الأحاديث"

يستند جورج طرابيشي لإثبات الكذب والوضع في أحاديث النبيﷺ على الصراع السياسي الذي شهدته الأمة الإسلامية آنذاك بين الدولتين الأموية والعباسية، أو بين الفرق الإسلامية؛ كالشيعة والخوارج، أو بين أهل الحديث خاصة وغيرهم من الفرق الأخرى، حيث أشار في ثنايا كتابه إلى أن ذلك الصراع السياسي يُعَدّ من بين العوامل التي ساهمت بشكل ما في اختلاق الأسانيد وتضخم الأحاديث، فيقول: "وهذه ضرورة منهجية تفرض نفسها بمزيد من القوة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قانون التضخم المتسارع الذي حكم توالد النصوص الحديثية بُعيد وفاة مالك في إطار الصراع الإيديولوجي والسياسي بين أهل الحديث والمعتزلة، ولا سيما بعد الانقلاب المتوكّلي الذي غلّب كفة الأوائل على الثانين وفتح باب التاريخ على مصراعيه أمام تطور صناعة الحديث وازدهار تجارته على نحوٍ لن يعرف الكسادَ ولا الأُفول إلى مطالع عصر النهضة"[(1)]؛ أي أنّ النصوص النبوية– حسب زعمه– قد تضاعف عددها بسبب الصراع بين فرقتي المعتزلة وأهل

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص158.

الحديث، حيث عمِد كل فريق إلى إيجاد أحاديث وتركيب أسانيد لها حتى تؤيد رأيه ومذهبه، وهذا ما أدى إلى تضخم الأحاديث بشكل متسارع مع مرور الوقت، ويقول في نص آخر يثبت فيه أن الأحاديث النبوية من معامل السياسة: " ومن هنا نستطيع توصيف الصناعة الحديثية بأنها صناعة إسقاطية وأبعد كل البعدِ عن أن تكون قابة للوصف بأنها أثرية، فهي لا تقوم على الحفر للوصول إلى طبقات الماضي الغائرة بل تُعيد تصنيع الماضي وِفق هوى الحاضر وضرورات السياسة والتفقّه أو محض الشهرة، أو حتى محض التجارة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ التّكسّب ببيع الحديث كان غدا ابتداءً من منتصف القرن الثاني تجارة رائجة"[1]؛ فمن خلال منطوق هذا النص فإن طرابيشي يعتبر أنّ الأغراض السياسية والهوى إضافة إلى الشهرة والتجارة وغيرها من الأسباب، كانت وراء صناعة الحديث النبوي ووضعه ابتداءً من منتصف القرن الثاني للهجرة.

الفرع الثاني: الجواب عن دعوى "الصراع السياسي ودوره في صناعة الأحاديث"

لا يخفى على كل باحث في تاريخ السنة النبوية أنّها تعرضت لحملة تشويه وتشكيك من قِبل بعض المنحرفين والزنادقة منذ العصور الأولى للإسلام، وخاصة حركة الوضع التي شاعت عقِب فتنة مقتل عثمان بن عفّانﷺ (سنة 35 للهجرة وما بعدها) ودور الفرق السياسية في انتشارها؛ إلا أن جورج طرابيشي أراد أن يثبت نظريته حول تركيب الأسانيد وافترائها انطلاقا مما شهد به واقع التاريخ الإسلامي نفسه، فصيّر هذه الظاهرة دليلا على زعمه، متجاهلا جهود علماء الحديث والأئمة النقاد في التصدي لهذه الظاهرة والتحذير منها منذ بدايات ظهورها وذلك من خلال:

- شدة تحرّي الصحابة والتابعين وتثبّتهم من الحديث وإلزام الرواة بذكر الأسانيد خاصة بعد وقوع الفتنة وظهور الاضطرابات، وذلك حرصًا منهم على الحفاظ على السنة النبوية من أن يعتريها أي دخيل، فقد أخرج مسلم في صحيحه، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: "جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص380/381.

عَبَّاسٍ-يَعْنِى بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ- فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ ثُمَّ حَدَّثَهُ فَقَالَ لَهُ عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ فَقَالَ لَهُ مَا أَدْرِى أَعَرَفْتَ حَدِيثي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ هَذَا أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثي كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هَذَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ"[1].

- "إن اختلاق بعض الأسانيد قام به الوضّاعون الذين دفعتهم أغراض عديدة للوضع، ولا يمكن اتّهام أصحاب المذاهب بذلك وهم الأمناء على الشريعة والحافظون للأحاديث، وما عرفنا صحيح الحديث من ضعيفه ولا صدقه من كذبه ولا تعديل الرواة أو جرحهم إلا من طريق هؤلاء الأعلام، فكيف يسوغ لدى الباحث المنصف والمؤرخ الناقد أن يتهم هؤلاء الأئمة الأخيار؟"[2]

- لا يمكن التشكيك في جميع الثروة الحديثية وتعميم القول بأنها مكذوبة بحجة أن المذاهب السياسية قد قامت بوضع الأحاديث لدعم وتأييدِ آرائها- كما ادّعى ذلك طرابيشي وأمثاله-، أو أنها وُضعت من أجل الشهرة، فما تم افتراؤه من أحاديث من قِبل هذه الفرق -وهو نسبة معينة فقط من هذه الأحاديث- ما هو إلا صورة من صور الوضع، وقد تم الكشف عنها من قِبل أهل الاختصاص، "ووضعوا القواعد والشروط لذلك من بينها أن لا يكون الراوي من أهل الأهواء والبدع والزنادقة، والمذاهب السياسية التي تضع الحديث نُصرةً لآرائها"[3]، ثم إن ظهور كتب الموضوعات يعتبر دليلا على حرص الجهابذة من علماء الحديث وتفطنهم لكل ما وضعته هذه الفرق لأغراض سياسية وغيرها- وليس دليلا على وضع الحديث كما ادّعى طرابيشي-؛ حيث أحصى أولئك النقاد هذه الأحاديث وقاموا بتمييز الصحيح منها والمختلَق المكذوب، وعدّوا الأسباب الأخرى لوضع الحديث، حتى لا يكون هناك أيّ منفذ للطعن في صحة حديث

(1) صحيح مسلم، المصدر السابق، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، ص 10.
(2) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص57/56.
(3) موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات-القسم الثالث: السنة النبوية-، المجلد1: شبهات حول تدوين السنة والوضع فيها، د م ن، ج2، ص129-بتصرف-.

النبيﷺ، قال المعلمي: "ومن طالع تراجم أئمة الحديث من التابعين فمن بعدهم وتدبر ما آتاهم الله تعالى من قوة الحفظ والفهم والرغبة الأكيدة في الجد والتشمير لحفظ السنة وحياطتها بَانَ له ما يحير عقله، وعلم أن ذلك ثمرة تكفُّل الله تعالى بحفظ دينه"[1].

- لو تم التسليم -فرضا-بصحة دعوى طرابيشي وهي أن الأحاديث وُضعت من قِبل أصحاب المذاهب ولأجل الشهرة والتجارة؛ فكيف نفسر عدم وجود أحاديث لكثير من القضايا الفقهية التي تختلف فيها هذه المذاهب؟، ولماذا لم يتم اختراع أحاديث وأسانيد لها، ولمَ يحتجون بالقياس وبأقوال الصحابة؟، أليس في وضع الحديث وسهولة اختلاقه ما يغنيهم عن الاحتجاج بغيره؟ ثم كيف يحكمون على الأحاديث بالضعف مع أنها قد تؤيد مذاهبهم ودعواهم؟، بل قد يؤيد أصحاب المذاهب رأي المخالف لهم، وما فائدة علم النقد وجهود النقاد في هذا؟، فليس هناك أشد سذاجة ممن يختلق ويفتري أخبارا ثم يركب لها أسانيد ثم يعود فينقدها؛ إذن فإن هذه الدعوى التي جاء بها طرابيشي تحتاج إلى إثبات قوي ودليل قاطع على صحتها.[2]

- قيام علم الجرح والتعديل؛ وهو علم اختص به علماء الإسلام دون غيرهم كفيل بإثبات أن الأحاديث الموضوعة من قِبل الأشخاص المنتمين لأطراف سياسية قد تم البحث في أسمائهم وبلدانهم وأسباب وضعهم، وكل ما يتعلق بهم كغيرهم من الرواة، إذ لم يعد هناك مجال للمشككين أمثال طرابيشي للخوض في صحة الأحاديث النبوية واعتبارها موضوعة لأغراض سياسية من طرف أولئك الرواة، ومن ثم لا يمكن الوثوق بها.

---

(1) عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، د ط، (1406هـ/1986م)، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، ص33.

(2) حاكم عبيسان المطيري، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، ط:1(2002م)، مجلس النشر العلمي، الكويت، ص164-بتصرف-.

- "كانت نشأة المذاهب والمدارس الفقهية متأخرة عن ظهور المذاهب السياسية، فلم يكن لها ظهور واضح إلا بعد التدوين الرسمي للسنة، فلا يمكن القول أن هذه المذاهب هي السبب في وضع أتباعها للحديث انتصارا لمذهبها؛ لأن أصحاب المذاهب كانوا أكثر حرصا على تحري السنة الصحيحة، بل ثبت أنهم أمروا باتباع السنة متى ثبتت، وترك أقوالهم،[1] كما أدى الاختلاف بين هذه المذاهب إلى أن يبذل أئمة كل مذهب توثيق ما عندهم من الأحاديث ومناقشة مخالفيهم وكل هذا تمخضت عنه حركة هائلة في توثيق الحديث، والتحري عنه، وخاض غمارها الأحناف والشافعي، وأصحاب مالك، وقام الشافعي في وجه من ينكرون حجية السنة؛ لأنها غير موثقة حتى يتاح للفقهاء أن يعملوا بها دون منازع؛ فكيف يمكن اتهام أصحاب المذاهب بالوضع، مع كل هذه الجهود المبذولة في سبيل حفظ السنة من التحريف والافتراء.[2]

- أخذ الأجرة عن الحديث من المسائل التي اختلف فيها أهل الحديث، ومن العلماء المتقدمين من قال بعدم جوازها، فقد أخرج الخطيب البغدادي قال: "سئل أحمد بن حنبل أيكتب عمن يبيع الحديث؟ قال: لا ولا كرامة"[3]، بل منهم من كان يرد الهدية على تحديثه، تورعا وحفاظا على شرف رواية الأحاديث؛ ومنه لا يسلم لطرابيشي الإقرار بها واعتبارها كمسلّمة.

- إننا لا ننكر أن هناك بعض الأحاديث والأسانيد قد تمّ وضعها واختلاقها لأغراض سياسية ومذهبية من قِبل الفرق، وقد بيّن ذلك أئمة الحديث، فقد ذكروا عدة أسباب للوضع منها" ظهور الفرق والتعصب المذهبي"، ثم بينوا أن هذه الأحاديث موضوعة، وهذا من موضوعية وإنصاف أهل الحديث، فهم يعرفون أن الوضع قد وقع، وكذلك التعصب، لكنهم بينوا ذلك وحكموا على تلك الأحاديث بالوضع، وهذا وحده يكفي للرد على أمثال طرابيشي.

---

(1) موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، المرجع السابق، ص81.

(2) رفعت بن فوزي عبد المطلب، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، ط:1، د ت، مكتبة الخنانجي، مصر، ص66-بتصرف-.

(3) الكفاية في علم الرواية، المرجع السابق، ص154.

المطلب الثاني: تراكم وتضخم المدونة الحديثية بسبب الاختلاق والوضع في القرن الثالث الهجري وما بعده

يُعد القرن الثالث الهجري أزهى عصور السنة النبوية، ففيه كثرت المؤلفات والكتب، وظهرت جُلّ المصنفات التي جمعت الأحاديث، وأخرى انبرى مصنفوها للدفاع عن السنة النبوية مما اعتراها من أحاديث مكذوبة، كانت نتيجة حركة الوضع والافتراء على الرسولﷺ آنذاك وقد أضحت هذه الأخيرة مستندًا ودعامةً أساسية للمستشرقين ثم الحداثيين للتشكيك في حجية السنة النبوية، وفي هذا المطلب سأبرز رأي طرابيشي حول تضخم الحديث بسبب ظاهرة الوضع من خلال النصوص التي أدرجها، وأوضح مدى تركيزه على القرن الثالث الهجري، واعتباره عصر اختلاق وتركيب الأسانيد، ونسبتها للنبيﷺ، ثم أبيّن بطلان هذا الزعم.

الفرع الأول: مضمون شبهة "تراكمية الأحاديث وتضخمها بسبب ظاهرة الاختلاق والوضع في القرن الثالث الهجري وما بعده"

من الطبيعي أنه كلما ازداد الابتعاد عن زمن النبوة تشعّبت الأسانيد وتعدّدت طرق رواية الأحاديث، إلا أنّ طرابيشي جعل من كثرة الأحاديث وانتشارها وتشعُّب أسانيدها دليلًا على اختلاقها وتراكمها، فما كان منه إلا أن عاب على أهل الحديث كثرة مروياتهم واهتمامهم بالإسناد وجَعْله معيارا للصحة، فقال تحت عنوان <الانعتاق النسبي من سلاسل الإسناد>؛ وهو يقصد أن الإمام مالكًا لم يلزم نفسه كل الالتزام بسلسلة الإسناد –بدليل روايته للبلاغات والمراسيل– رغم أنه كان من بين الأوائل الذين أسّسوا لها، فساق طرابيشي عدة أمثلة على ذلك ثم تساءل: "هل نجعل بالتالي من قوة الإسناد معيارا لصحة الحديث؟ الواقع أننا نميل إلى افتراض العكس: فإتقان آلية الإسناد في القرن الثالث الهجري فصاعدًا لم تكن وظيفته الحقيقية ضمان عدم الكذب على الرسول ووضع حد لظاهرة وضع الحديث، بل على النقيض إتاحة الفرصة للمزيد من الكذب على

الرسول وللتمادي في الوضع على لسانه تحت حماية سلسلة الضامنين، وهذا ما يفسر، التضخم المتسارع للمنظومة الحديثية مع إتقان آلية الإسناد في القرن الثالث الهجري وتضاعف تعداد الأحاديث من آحاد الآلاف في مسانيد أهل القرن الثاني الهجري إلى عشرات الآلاف في مسند أحمد بن حنبل في القرن الثالث، أو المسند الجامع".[1]

ويظهر من خلال هذا القول أنّ طرابيشي يُضعف الثقة في الإسناد مع كونه يشكل ركيزة أساسية لضمان صحة الحديث، حيث اعتبر أن الالتزام به وإتقانه وخاصة في القرن الثالث الهجري هو ما أتاح للرواة فرصة الكذب والافتراء على الرسولﷺ وهو ما انجرّ عنه تضخم المدوّنة الحديثية ووصول الأحاديث الواردة في مسانيد أهل القرن الثالث الهجري إلى أضعاف ما كانت عليه من قبل، "فاعتبار الإسناد أساس الحكم على الحديث هو ما زاد من عملية التضخم"–حسب زعمه–[2]، ولم يقف عند هذا الحد بشأن تهويله لأمر تضخم الأحاديث بل شكك في مصداقيتها ومدى صحتها، وذلك بعد أن أسهبَ في الكلام عن بشرية النبيﷺ وأورد الأحاديث التي تدل على أنه يصيب ويخطئ كغيره من البشر، ثم قال:" وبديهي أننا لا ندري مدى الصحة التاريخية لهذه الأحاديث الخمسة والستين ولآلافٍ غيرها مما تحتويه دفتا المدونة الحديثية التي عرفت تضخمًا متسارعًا ابتداءً من القرن الثالث للهجرة، فأمر الصحة التاريخية في هذا الموضوع بات أشبه بعلم الباطن الذي لا يعلمه بموجب النص القرآني إلا الله"[3]، ثم واصل اتّهامه لأصحاب المصنّفات الحديثية خاصة الإمام الشافعي باعتباره المؤسس الأول لحجية السنة النبوية– كما يزعم ذلك الحداثيون–، والإمام مالك وأحمد بن حنبل، على أنهم قد ساهموا في تضخم المدونة الحديثية فقال أثناء حديثه عن تكريس الشافعي للسنة النبوية– كما عنون بذلك–: "أنّ تدخل الإمام الشافعي أدى إلى تسريع عملية الزيادة والوضع في الحديث وذلك بتثبيته مبدأ حديث " الثقة" عن " الثقة"

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص143.
(2) المرجع نفسه، ص144.
(3)المرجع نفسه، ص192.

وحجية خبر الواحد حتى لو كان مرسلا ففتح الباب على مصراعيه للتقوُّل على الرسول دونما رادعٍ من مساءلة، ثم قدم دليلا على ذلك؛ وهو أن آخر مسند كان قيد التداول قبل تدخل الشافعي هو موطأ مالك، والحال أن أحاديث الموطأ لا تتعدى في العدد الخمسمئة، أما بعد تدخل الشافعي، فقد تضاعف عدد الأحاديث في كل من صحيح البخاري وصحيح مسلم ثمانية عشر ضعفا ليتعدى التسعة آلاف حديث، أما مسند ابن حنبل، فقد ضرب تضخم الحديث رقما قياسيا بتضاعف في المعدل بلغ ثمانين ضعفا، ليصل العدد إلى نحوِ أربعين ألف حديث"[1]؛ أي أن تأسيس الشافعي لمصدرية السنة-حسب رأيه- كان سببا في تزايد وتفاقم عدد الأحاديث في الصحيحين وغيرهما "كمسانيد القرن الثالث الهجري، والقرن الرابع وما بعده، حيث غدا تضخم الحديث عصيّا على الحصر، ويقدم مثالا على ذلك بقوله: وحسبنا مثال واحد؛ فقد روى الخطيب البغدادي عن المحدث أبي العباس بن عقدة الكوفي(ت332هـ) أنه سُأل: كم تحفظ؟ فأجاب: "أنا أحفظ منسقًا من الأحاديث والمتون خمسين ومائتي ألف حديث، وأذاكر بالأسانيد وبعض المتون والمراسيل والمقاطيع ستمائة ألف حديث"[2] ثم يتابع طرابيشي وصفه لزيادة عدد الأحاديث بأنه غدا "ظاهرة تضخُّمية مرَضية غير قابلة للكبح أو للرد، كما أن مجموع التصانيف من مستدركات ومجاميع وزوائد ما هي إلا دليل على الاختلاق والكذب وهذا ما تشير إليه عناوينها"[3]، وإزاء رده على موازنة الجابري بين تضخم الرأي المنتجِ لأحكام جديدة وتضخم الحديث: "اعتبر أن السبب الرئيسي للتضخم هو المزيد فالمزيد من الكذب على الرسول"[4]؛ أي أنه كان نتيجة لما جرى من الافتراء والتقوّل على النبيﷺ وما نُسب إليه من طرف الرواة الذين جاؤوا من بعده وحتى الثقات منهم، ومنه " كانت قابلية المدونة الحديثية للتضخم اللامتناهي:

---

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص271.

(2) المرجع نفسه، ص271، ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط:1(1417هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ج5، ص220.

(3) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص269.

(4) المرجع نفسه، ص268.

فكلما حدّث ثقة جديد عن ثقة قديم انضاف إلى المدونة الحديثية حديث جديد، أو في أدنى الأحوال تفصيل جديد إلى حديث قديم، وهكذا بقيت المدونة الحديثية مفتوحة للتراكم إلى ما بعد قرن{الصحاح}، أي القرن الثالث الهجري إلى غاية القرن الثامن الهجري"[1] وقد أكّد طرابيشي أثناء حديثه عن مماثلة الشافعي بين السنة واللغة، أن السنة رغم أصلها الفردي بقيت مفتوحة للزيادة وللمُراكمة، وبالتالي لعدم قابلية الحصر، وهو ما أوجد الحاجة إلى اختراع ترياق له، وهو ظهور علم الموضوعات ومسانيد الحديث الكاذب ابتداءً من القرن السادس فصاعدا"[2]، ومن خلال هذا الكلام فإن طرابيشي لا يكتفي بمحاولة إظهاره للسنة على أنها مجموعة تراكمية من الأحاديث المختلَقة القابلة للتزايد على مرّ العصور، بل إنه قد شكك في بعض العلوم والمؤلّفات المتعلقة بها، إذ اعتبر أن تأليفها ما هو إلا دليل على ظاهرة الاختلاق السائدة آنذاك، كما بيّن – زاعمًا– أنه بسبب تفاقم الأحاديث قد "غدتْ السنة شريكة للقرآن الكريم في المنزلة التشريعية حيث أصبحت تضاهيه، هذا إن لم تتقدم عليه"[3].

هذا ويواصل طرابيشي اتهامه لأصحاب القرن الثاني والثالث بوضع الأحاديث وتركيب الأسانيد وتلفيقها، وذلك بعد أن افتتح كتابه بفصل تحدث فيه عن اقتصار وظيفة النبيﷺ على التبليغ دون التشريع، ليدلل على أن مجموع الثروة الحديثية إنما هي من معامل أولئك الرواة، وليست صادرة عنهﷺ فقال:" وحسبنا أنا نستذكر أنّ مسلما صنف صحيحه بأحاديثه الأربعة آلاف من أصل ثلاثمئة ألف حديث، وأنّ أبا داود صنّف سننه من أصل خمسمئة ألف حديث، وأن أحمد بن حنبل صنف مسنده من أصل سبعمئة ألف حديث، حتى ندرك أن أكبر عملية كذب على الرسول والصحابة في التاريخ هي تلك التي نظّمها مزوِّرو الحديث في القرنين الثاني والثالث الهجري والتي تتابعت فصولا في القرون التالية حتى بعد أن استقرت المدونة الحديثية في الكتب

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص250.
(2) المرجع نفسه، ص251.
(3) المرجع نفسه، ص104.

الموصوفة بالصحاح"[1]، ثم أكّد على وجود فاصل زمني كبير بين تشكل هذه الأحاديث وتدوينها وبين زمنهﷺ فقال: "وبالرجوع إلى المدونة الحديثية في الإسلام وهي الأضخم في نوعها من جميع مأثورات الديانات الأخرى، فإننا لا نملك حديثا واحدا نستطيع أن نقول إنه قاله الرسول من دون فاصل زمني، بل جميع ما في متاحنا من الأحاديث، وهي تُعد بعشرات الآلاف وبأكثر من ذلك بكثير إذا ما أُضيف إليها ما صُنف منها في باب "الموضوعات" إنما صيغتها واحدة لا تتبدل: ليس "قال الرسول"، بل "قال ...قال...قال الرسول"، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المدونة الحديثية لم تشرع بالتبلور إلا في زمن مالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي بل حتى في الزمن التالي لزمنهما إذا أخذنا بعين الاعتبار أنهما ليسا من حررا" الموطأ" و"الرسالة" وإنما جرى تحريرهما من بعدهما" سماعا" عنهما أو" إجازة" منهما، فلنا أن نقول إن مسافة زمنية لا تقلُّ عن أربعة أجيال تفصل بين" قال الرسول"، و"قال...قال...قال الرسول"، وهو يرمي بهذا القول إلى أنه لا يوجد في هذه الصيغة ما يدل على اتصال هذه الأحاديث بعصر النبيﷺ ومن ثم لا يمكن التسليم بأنها من أقوالهﷺ بل قد شرع تبلورها من طرف أجيال لاحقة في عصر التدوين، تزامنا مع التأسيس لمصدرية السنة التي لم تكن موجودة من قبل، ولا يشكك في نسبة الأحاديث للنبيﷺ فحسب، بل حتى في نسبة الحديث للصحابة رضي الله عنهم فاعتبر أن " ما يصدق على الرسول يصدق على جميع الصحابة الذين روَوا، أو قيل إنهم رووا عنه، بل كذلك حتى على التابعين كبارهم وصغارهم، ويعزز رأيه بمثال عن أغزر المحدثين حديثا عن الرسول، وهو أبو هريرة الذي تعدّت أحاديثه في الكتب الصحاح الثمانية آلاف حديث، حيث أنه لا يوجد حديث واحد قاله أبو هريرة مباشرة، وإنما كل ما نملكه "قال...قال...قال أبو هريرة"[2]؛ أي أن الصحابة قد تُقوِّل عنهم من طرف الرواة الذين وضعوا هذه الأحاديث على ألسنتهم، سواء أكان هذا الراوي يشغل الحلقة الثالثة أم الرابعة أم الخامسة أم حتى

(1) المرجع نفسه، ص204.

(2)من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص203.

السادسة من حلقات سلسلة الإسناد، فلا يوجد حديثا واحدا رواه الصحابي مباشرة"[1]، ومنه "فليس موضوع البحث مصداقية الرسول، ولا حتى مصداقية الصحابة التي وُجد على كل حال من يطعن فيها بعد أن تورط الكثيرون منهم بدافع حب السلطة والمال في حروب أهلية قُتل فيها عشرات الألوف من المسلمين فضلا عن المئات من الصحابة أنفسهم، وإنما المدار على من روى عنهم أو زوَّر على لسانهم بالأحرى، من الجيل الثالث أو الرابع عشرات الآلاف من الأحاديث" ذلك أن " الكذب على الرسول في حياة الرسول ليس سهلا سهولته بعد وفاته بقرن أو قرنين"[2].

وبهذا فإن طرابيشي يعتبر أن العصر الذهبي للسنة النبوية (القرن3هـ)، إنما هو بالتحديد عصر بداية الاختلاق وتركيب الأسانيد على المتون وخاصة في النصف الثاني منه، لتصبح تلك الأحاديث المختلَقة فيما بعد سنة صادرة ومنسوبة للنبيﷺ، ومقصده من هذا إهدار قيمة المصنّفات التي ظهرت في ذلك العصر خاصة والطعن عموما في السنة النبوية.

الفرع الثاني: الرد عن دعوى" تراكم وتضخم الحديث بسبب الوضع"

لعل أهم ما يفند دعوى طرابيشي حول التضخم في الحديث والزيادة فيه من طرف الرواة ما يلي:

- إنّ القول بأن السبب في زيادة عدد الأحاديث وتضاعفها إنما هو الاختلاق، هو قول من لا يفقه صنعة المحدثين وليس له اطلاع دقيق على علم الحديث، إذ من المعروف عند أهل الفن أن الحديث الواحد قد يُروى بأسانيد متعددة، ثم يعتبر كل إسناد متبوع بمتنه – وإن تكرر نفس المتن– حديثا، فقول عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبا زُرعة يقول: "كان أبوك يحفظ

(1)المرجع نفسه، ص548.

(2)من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص205.

ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب"[1]؛ أي أن هذا باعتبار الكثرة؛ يعني أنه كان يحفظ متون هذه الأحاديث مع تنوع أسانيدها وطرقها وليس القصد من هذا أنه يحفظ هذا العدد الهائل من الأحاديث باعتبار المتن فقط، كما أنه قد يدخل ضمنها آثار الصحابة والتابعين؛ قال الذهبي: " فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله وكانوا يَعُدّون في ذلك المكرّر والأثر، وفتوى التابعي، وما فُسّر ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عُشر معشار ذلك". [2]

- إن الأحاديث النبوية تُنوقلت بصورة طبيعية كما يُتناقل أي خبر من الأخبار؛ حيث يكون عدد ناقليه في البداية بصورة أقل ثم يتفرع بعد ذلك ليحمله الواحد بعد الآخر، ويسمع عن المحدث عدد كبير من التلاميذ، ويرويه كل من هؤلاء النقلة كيفما سمعه وبالتالي يزداد عدد الأحاديث بزيادة ناقليها، وزيادة عدد تلاميذ كل راوي.

- إن وصف طرابيشي للإسناد على أنه وسيلة لا تضمن أي صحة للحديث بل على العكس تزيد من احتمال الكذب على الرسولﷺ هو ادّعاء لا يستقيم؛ "فمن المعروف أن الإسناد وسيلةٌ الغايةُ منها التأكد من صحة المتن وليس مقصودا لذاته، فلو كانت هناك طريقة أخرى يُتوصل بها لمعرفة صحة الحديث من عدمها غير الأسانيد لاتّبعها النقاد وعلماء الحديث"،[3] ثم على أي دليل اعتمد طرابيشي لإثبات أن الإسناد فتح باب التقوُّل والكذب على الرسولﷺ وليس العكس، فقوله هذا لا يريد منه إلا إضعاف الثقة بالأسانيد والأحاديث معا.

(1) أحمد بن حنبل، المسند، تح: أحمد شاكر، ط1(1416 هـ -1995 م)، د د ن، ج1، ص70.

(2) شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط3(1405هـ/1985م)، مؤسسة الرسالة، ج11، ص187.

(3) أكرم بلعمري، محاضرة نقد الإسناد عند الحداثيين، مقياس: السنة في الدراسات الاستشراقية والحداثية، 2018/12/9م، على الساعة: 8-11صباحا.

- لا يمكن اعتبار أن الإسناد هو المعيار الوحيد لقبول الحديث؛ بل إن من دقة المحدثين وانضباط منهجهم، أنهم لا يقبلون الحديث لمجرد النظر في إسناده، بل لهم قواعد وشروط أخرى؛ حيث يعتبر اتصال الإسناد جزء منها، إضافة إلى التحقق من ألفاظ المتن، والعدالة والضبط، وغيرها ومنه فإن تسليم طرابيشي بأن الإسناد عند المحدثين هو المعيار الوحيد للحكم على صحة الحديث يعكس قصر وخطأ تصوره لواقع علم الحديث ونقل الروايات، كحال كثير من الطاعنين غيره.[1]

- إن اتهام جورج طرابيشي الإمامَ الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهما بالمساهمة في تضخم المدونة الحديثية يحمل كثيرا من المغالطات، "فالإمام الشافعي لا يعتبر مؤسسا لمصدرية السنة كما قال طرابيشي، بل إنه كان منظرا ومقعّدا لما هو موجود وواقع في ذلك الزمن وقبله من عمل الفقهاء والمحدثين في اعتبار السنة النبوية كمصدر تشريعي"[2]، حتى لا يدّعي طرابيشي وغيره أن تأسيس الشافعي للسنة قد زاد من عملية تضخم الأحاديث، ثم إن هذا التنظير لم يكن بوضع الحديث والتقول على الرسولﷺ، بل لإثبات حجية خبر الواحد بالرد على الفرق التي كانت تنكر ذلك.

- أما مسند الإمام أحمد بن حنبل والذي يصل عدد أحاديثه أربعين ألف حديث، فإن هذا العدد باعتبار أسانيده لا متونه، فالحديث قد يُروى بأوجه متعددة، قال يحي بن معين: " لو لم نكتب الحديث من مائة وجه ما وقعنا على الصواب"[3]، وقال الدوري عن يحي بن معين: " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه" [4]؛ وذلك من أجل اكتشاف علل الحديث وأخطائه وغيرها

---

(1) أحمد يوسف السيد، سابغات-كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة-، ط: 3(1438هـ/2017م)، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، ص142، -بتصرف-.

(2) أكرم بلعمري، الأصول الاستشراقية في نقد الحداثة للسنة النبوية" اختلاق الأسانيد أنموذجا"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني:" صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية-رؤية نقدية-، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، يومي 3/2 ديسمبر 2018م، ص10-بتصرف-.

(3) أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تح: محمد سعيد عمر إدريس، ط:1(1409)، مكتبة الرشد، الرياض، ج2، ص595.

(4) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1(1326هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ج11، ص282.

من الفوائد، قال الإمام السيوطي:" وقد يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث وجمع أطرافه فتكثر بذلك شيوخه ولا بأس به"[1]، أما موطأ الإمام مالك الذي استدل به على تضخم الأحاديث وتضاعفها خاصة بعد تأسيس الشافعي للسنة- حسب زعمه-، فإن الموطأ ليس كتابا حديثيا خالصًا إنما جمع بين الفقه والحديث والرأي، ولم يقصد فيه مؤلفه استيعاب الحديث، بل مقصده جمع ورواية ما يستدل به على ما يذهب إليه من مسائل فقهية، فلا يمكن الجزم أن جُلّ ما في السنة النبوية موجود عند مالك، ومنه لا يسلم لطرابيشي اعتباره مثالا عن التضخم، ثم لا يمكن تجاهل وإغفال بقية المصنفات والمصادر الحديثية المزامنة لموطأ الإمام مالك والاعتماد عليه حصرا في عدّ المرويات.

- مسند الإمام أحمد كتاب ضخم وعظيم؛ والسبب في كثرة أحاديثه هو أن الإمام أحمد أراد أن يصل إلى أهل كل إقليم ما لم يصل إليهم من الأحاديث، فقد رأى أن بعض الأحاديث في الكوفة لا يصل إليها أهل بغداد، وبعضها في مكة لا يصل إليها أهل دمشق، وهكذا كان في كل بلد محدثون، فكيف يحصل على ما جمع هؤلاء وهؤلاء؟ من أجل هذا رأى أنه لا بد من الرحلة لجمع الأحاديث المتفرقة في البلاد النائية، ويجمع ما صح منها في كل بلد، وبهذا خطا خطوة جديدة في جمع الحديث؛ وهي الرحلة، وهذا ما جعل عدد الأحاديث في مسنده يبلغ أربعين ألفا ولا يعود السبب لاختلاق الأحاديث، أو أن تدخل الشافعي أدى إلى الزيادة فيه.[2]

- إن اعتبار طرابيشي أن رواية الإمام مالك للمراسيل وعدم التزامه بذكر الأسانيد في موطأه دليل على وضعها هو قول ضعيف وحجة واهية؛ إذ أن "ورود الأحاديث مرة مرسلة وأخرى متصلة لا يقطع بوضعها أو بإكمال أسانيدها في فترة متأخرة فقد يروي العالم الحديث الواحد مرة متصلا وأخرى مرسلا أو منقطعا للاختصار أو بسبب النسيان، على أن هذا لا يعني عدم وقوع الخطأ في

(1) جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، د ط، د ت، صيد الفوائد، ج1، ص142.
(2) أحمد عمر هاشم، دفاع عن الحديث النبوي، ط:1(1421هـ/2000م)، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ص70/69.

الأسانيد بزيادة رجل فيها أو تبديل اسم بآخر بل ووضع أسانيد كاملة لأحاديث موضوعة مما بينته كتب مصطلح الحديث، لكن إطلاق القول باختلاق الأسانيد المتصلة مجازفة كبيرة، فقد اعتمد الشافعي على مراسيل سعيد بن المسيب واعتمد أبو حنيفة على مراسيل شيوخه ولم يقوما بوصلها ولا فكر أتباعهما بوصلها فبقيت في كتبهم على حالها من الإرسال"[(1)].

- لا يمكن الطعن في روايات الإمام مالك، والقول بأنه انعتق من سلاسل الإسناد وترك لنفسه هامشا من الحرية في التعامل معها؛ كما شنّع عليه طرابيشي، ذلك أن الإمام مالكا كان من المتشددين في أخذ العلم والتحري عن الروايات، وقد شهد له أهل العلم بذلك، وروايته للمراسيل لا تعني تهاونه في إسناد الحديث، بل إنه كان من المنتقدين للرجال ولرواة الحديث قال ابن عيينة: "ما رأيت أحداً أجود أخذاً للعلم من مالك" وقال: "رحم الله مالكاً ما كان أشد انتقاده للرجل والعلماء"، وقال ابن المديني: "لا أعلم أحداً يقوم مقام مالك في ذلك"[(2)].

- إن المسانيد والمستدركات والمجاميع والزوائد ليست دليلا على الوضع والكذب الذي أدّى إلى التضخم كما أشار طرابيشي، وإنما لكل نوع من هذه المصنفات ميزة خاصة، وقد تم تصنيفها بمزيد من العناية والتثبت من قبل أصحابها وبسلاسل إسنادية موثوقة تم البحث عنها والتأكد منها قبل نسبتها للرسولﷺ، كما أنها تشكلت من مجموع ما روي في صحائف القرن الهجري الأول.

- إن اعتبار طرابيشي أن المدونة الحديثية كانت قابلة للزيادة والتراكم و أنها ستغدو شريكة للقرآن في المنزلة التشريعية بسبب هذا التضخم، لَهوَ الظاهرةُ المرضية بحد ذاته؛ فهو يرمي بهذا القول لقصر وظيفة النبيﷺ في التبليغ فقط؛ أي أنه لا وجود لمسمى السنة عنده إلا أن التراكمية تقتضي أن يزداد الشيء بعد جمعه شيئا فشيئا حتى يصل إلى ذروته فهي ظاهرة طبيعية، فلِمَ يقبل

(1) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المرجع السابق، ص56.
(2) القاضي عياض أبو الفضل اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تح: ابن تاويت الطنجي، وآخرون، ط:1(1983م)، مطبعة فضالة –المحمدية، المغرب، ج1، ص138.

هذا الأمر في كلام الفلاسفة وغيرهم ولا يسلم به في كلام النبيﷺ؟، ثم إن السنة النبوية في الأصل هي شريكة للقرآن الكريم في التشريع والنبيﷺ يعتبر مشرعا ومبلغا، كما نص القرآن الكريم على ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ واحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا البَلَاغُ المبِينُ**﴾ (المائدة: 92)؛ "فهناك حكمة إلهية في اقتران طاعة الله سبحانه وتعالى بطاعة رسولهﷺ مع وظيفة البلاغ والتبيين والتفصيل وهذا يقتضي التشريع الذي لا يكون إلا بكلام النبي أو الرسول"[1]،قال تعالى: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾(النحل 89)؛ قال الألوسي في تفسير هذه الآية: وكون الكتاب تبيانا لذلك باعتبار أن فيه نصا على البعض وإحالة للبعض الآخر على السنة، حيث أمر باتباع النبي – صلى الله عليه و سلم–[2]، وقال تعالى: ﴿**قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا البَلَاغُ الْمُبِينُ**﴾ (النور: 54) قال الطبري في تفسير هذه الآية: "إنما عليه فعل ما أمر بفعله من تبليغ رسالة الله إليكم على ما كلَّفه من التبليغ، وعليكم أيها الناس أن تفعلوا ما ألزمكم وأوجب عليكم من اتباع رسولهﷺ، والانتهاء إلى طاعته فيما أمركم ونهاكم"[3].

- إذا كانت وظيفة النبيﷺ هي البلاغ فقط، ومجموع الأحاديث النبوية التي تخالف وظيفة البيان والتبليغ والتي تمثل تشريعا هي أحاديث موضوعة ومكذوبة –حسب زعم طرابيشي–فكيف يأمرنا

(1) الأصول الاستشراقية في نقد الحداثة للسنة النبوية" اختلاق الأسانيد أنموذجا"، المرجع السابق، ص21.

(2) محمود الألوسي أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، د ط، د ت، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ج14، ص215.

(3) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، ط1(1420هـ/ 2000م)، مؤسسة الرسالة، ج19 ص206.

اللهﷻ بالتّأسي والاقتداء به؟، إنه لمن العبث أن نُأمر بذلك إذا انحصرت هذه الوظيفة في البلاغ دون التشريع مع القرآن.[1]

- "التراكمية التي يطعن بها طرابيشي على المحدثين هي قانون مطرد في نقل الأخبار خاصة بعد الفتوحات الإسلامية ودخول الناس في دين الله أفواجا، فلو قلنا إن عدد الصحابة الذين نقلوا الحديث عددهم عشرة– على سبيل المثال–، وكل منهم له عشرة أحاديث ويحدث بحديث لا يوجد عند صاحبه، وبعد وفاة النبيﷺ تفرق هؤلاء الصحابة في الأمصار وكان لكل واحد منهم عشرة تلاميذ فحدثهم بأحاديثه العشرة، وبعد وفاة الصحابي كان التابعي الذي سمع الحديث من الصحابي عشرة تلاميذ وحدثهم بما سمع، وهكذا جيلا بعد جيل، فلا شك أن طرق الرواية ستتفرع وتكثر"[2].

- من الأخطاء التي وقع فيها طرابيشي أنه استدل بالأحاديث التي تثبت بشرية النبيﷺ وفي الوقت ذاته يطعن في صحة هذه الأحاديث واعتبرها من وضع رواة القرن الثالث؛ فكيف يستقيم اتهامه للمحدثين برواية الموضوعات مع ثقته في مروياتهم إذا تعلق الأمر بتقوية رأيه ودعواه.[3]

- إن الاتّهام الذي وجهه طرابيشي للصحابةرضي الله عنهم وخاصة أبي هريرة بأنه ليس من روى الأحاديث بل قد تقوّل عنه من طرف من جاء بعده من الرواة، اتهام باطل لا يصح؛ لأن الأحاديث الموضوعة من طرف بعض المغرضين، قد سبق البيان بأنها نُخلت من طرف الأئمة النقاد سواء التي وُضعت على لسان أبي هريرة أم غيره من الصحابة؛ والدليل كتب الموضوعات والعلل وغيرها، أضف إلى ذلك أنه من الطبيعي استعمال الرواة الذين جاؤوا من بعده لصيغة "قال...قال...قال أبو هريرة"

(1) الأصول الاستشراقية في نقد الحداثة للسنة النبوية" اختلاق الأسانيد أنموذجا"، المرجع السابق، ص21.
(2) من الهرطقة إلى الأصولية قراءة في فكر جورج طرابيشي من كتابه" من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، المقال السابق.
(3) الياسين بن عمراوي، توظيف نظرية الإسناد في نقد الحداثة" كتاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث لجورج طرابيشي أنموذجا" مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي" القراءات الحداثية المعاصرة للعلوم الإسلامية–رؤية نقدية–، قسم أصول الدين–جامعة حمة لخضر الوادي، 12/11 ديسمبر 2018م"، ص 5–بتصرف–.

لأنه من المستحيل أن كل من روى حديثا عن أبي هريرة قد سمعه منه مباشرة أو لقيه، بل هناك العديد ممن رووا عنه بعد وفاته لذا استعمل هذه الصيغ، وليس هذا دليلا على الكذب عليه وإنما الحرص على تسمية كل راوٍ لشيخه.

- إن استعمال الرواة لصيغ التحديث، وتصديرهم لمتن الحديث بلفظة "قال" ثم ذكر الراوي المأخوذ عنه، يدل على صدقهم ودقتهم في النقل، فليس في صيغة" قال...قال...قال الرسول" ما يدل على الوضع كما زعم طرابيشي، بل على العكس من ذلك، فهذه الصيغة دليل على أمانة الراوي في نقله للحديث ونسبته إلى قائله، وتحرزه من أن ينسب الكذب للنبيﷺ[1].

- ومما يفند اتهام طرابيشي لأبي هريرة بأن كثرة المرويات عنه تعتبر دليلا على الوضع-حسب رأيه- "أن أبا هريرة كان يلازم النبيﷺ، ويتبعه ليستفيد منه ولو في أثناء الطريق فكانت السنين القليلة من صحبته له كالسنين الكثيرة من صحبة كثير من الصحابة الذين لم يكونوا يرَونهﷺ إلا وقت الصلاة أو الاجتماع لمصلحة يدعوهم إليها أو حاجة يفزعون إليه فيها"[2]؛ وهذا ما يثبت كثرة مروياته ولا يعني ذلك أن هذه الكثرة دليل على وضع الرواة الأحاديثَ على لسانه.

- "لقد ألزم العلماء أنفسهم ببيان أمر الكذابين، وإظهار حالهم حتى يتوقف عن الاحتجاج بما يروُونه، ومن بين المسالك التي اتبعوها؛ المواجهة المباشرة مع الوضاعين، وتضييق الخناق عليهم وتعنيفهم بمقاطعتهم، وعدم إلقاء السلام عليهم، وتسليط السلطان عليهم إذا ما تمادوا في الكذب، ليكون ذلك زجرا لهم عن قيامهم بالكذب والاختلاق"[3].

---

(1) توظيف نظرية الإسناد في نقد الحداثة، المرجع السابق، ص 14.

(2) شحاتة صقر، كشف شبهات أعداء الإسلام رد السهام عن سنة خير الأنام عليه الصلاة والسلام، د ط، د ت، دار الخلفاء الراشدين، ص297.

(3) موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، المرجع السابق، ص161.

- اعتقد طرابيشي أن من البداهة معرفة أن قول الصحابي هذا ليس من قوله وإنما قول من جاء بعده من رواة القرن الثالث أو الرابع أو حتى الخامس والسادس؛ إلا أنه لم يقدم دليلا ملموسا على صحة ما جاء به وما يعتبره من الأمور البديهية، لذا فإن قوله هذا يبقى مجرد ادعاء يحمل في طياته محاولة الطعن والتشكيك في مرويات الصحابة ومصداقية نقلهم للحديث.

- لا يزال جورج طرابيشي يتهم رواة الجيل الثالث وما بعده بالوضع والكذب، وذلك لِيُظهر أن القرن الذي ازدهرت فيه السنة وصنفت فيه كتب الحديث إنما هو جيل التقول والافتراء زورًا على النبيﷺ؛ إلا أن مجموع ما أُلف في السنة النبوية من صحاح وجوامع وكتب العلل والسؤالات، وحتى كتب العقيدة التي ألفت في هذا العصر وغيرها ينهض دليلا على تهافت دعوى طرابيشي، "ثم إن هذه الأحاديث الموجودة في مصنفات القرن الثالث الهجري تشكلت من مجموع النسخ التي وُجدت في القرن الأول حيث تعتبر المادة الأساسية لها كصحيفة همام بن منبه وصحيفة عمرو بن العاص وغيرهما"(1)، وليست أحاديث جديدة مستحدثة حتى يُقال أنها وضعت في القرن الثالث تحديدًا، أما حركة الوضع فلقد انتشرت عقب الفتنة في أواخر القرن الأول الهجري؛ أي بعد مقتل عثمان بن عفانرضي الله عنه ثم تواصلت في القرنين التاليين وقد بذل الأئمة بدءًا من الصحابة الجهد في التصدي لها كما سبق الذكر، وأما إصرار طرابيشي على ربط ظاهرة الوضع بالقرن الثالث الهجري إنما هو من أجل ضرب السنة النبوية والتأكيد على تأخر تدوينها، والتشكيك في جل المصادر الحديثية.

- قال الدكتور أبو شهبة:" وقد كان القرن الثالث الهجري (200-300هـ) أسعد القرون بجمع السنة وتدوينها ونقدها وتمحيصها، ففيه ظهر أئمة الحديث وجهابذته، وحذاق النقد وصيارفته وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها حتى كادت تشتمل على كل ما ثبت من

(1) أنور الجندي، السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق، د ط(1979م)، دار الأنصار، القاهرة، ص 15-بتصرف-.

الأحاديث..."[1]، فكيف لقرن انتشر فيه عدد هائل من النقاد أن يسود فيه الوضع في الحديث دون أن يتصدوا له، وكيف يخفى ما يضعه الوضاعون عن هؤلاء الجهابذة الذين حاصروا هذه الظاهرة من كل الجوانب؟

- "قد يزيد ما حفظ في الكتب والدفاتر كتابة وتحريرا في العصر النبوي وفي عصر الصحابة على عشرة آلاف حديث إذا جمعت صحف ومجاميع أبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وعلي وابن عباس، وعليه فإن ما ثبت من الأحاديث الصحاح وما احتوت عليه مجاميعها ومسانيدها قد كتب ودون في عصر الصحابة قبل أن يدون (الموطأ) و(الصحاح) بكثير"[2]؛ أي أن العدد الكبير للأحاديث ليس محصورا ومرتبطا بظاهرة الوضع في القرن الثالث الهجري.

- إن حركة التأليف في القرن الثالث للهجرة، واكبتها حركة متوازية في نقد الأحاديث والاهتمام ببيان العلل في الأسانيد والمتون، فشعبة مثلا كان قرينا لمالك، والقطان وابن مهدي كانا قرينين للشافعي، ومن مشايخ أحمد، وابن المديني وابن معين كانا قرينين لأحمد، وهؤلاء متخصصون في النقد والعلل، ومن قرأ تراجمهم عَلِم حرصهم على تنقية الأحاديث من كل دخيل فهذا وحده يكفي لرد شبهة طرابيشي.

(1)محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين وبيان الشبه الواردة على السنة قديما وحديثا وردها ردا علميا صحيحا، د ط، (1409هـ/1989م)، دار الجيل للطباعة، قصر اللؤلؤة جمهورية مصر العربية، ص26.
(2) السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق، المرجع السابق، ص 15.

المطلب الثالث: النمو العكسي للأسانيد

تعني ظاهرة" النمو العكسي للأسانيد" أن الجزء العلوي من الأسانيد مختلق، وأن الأحاديث لم تصدر عن النبيﷺ لتصل إلى الراوي فالمصنف، بل إن نموها بدأ بصورة عكسية من المصنف أو مدار الرواية ثم نسب إلى النبيﷺ بشكل تدريجي عبر سلسلة الرواة، كما تعتبر هذه النظرية جزء من نظرية الاختلاق التي وضعها طرابيشي؛ باعتبار أن قيام مدار الرواية وهو محور الإسناد، الذي قام بتركيبه ووضعه من الجزء العلوي، وذلك بإضافة شخصيات له، ثم نسبته لمن فوقه، يُعد مساهمة فعالة في وضع الأحاديث وإيجاد أسانيد لها، وفي هذا المطلب سأتتبع نصوص جورج طرابيشي التي يظهر من خلالها تبنيه الكامل لهذه النظرية والتي لم تكن من بنات أفكاره بل سبقه إليها المستشرق "شاخت" كما أشرت إلى ذلك آنفا، ثم أقوم بتفنيدها والرد عليها.

الفرع الأول: مضمون شبهة" النمو العكسي للأسانيد"

وصف جورج طرابيشي الإسناد بأنه آلية جرى اختلاقها في وقت متأخر عن عصر النبوة، فقال: " فالإسناد يبقى أولا وأخيرا آلية توهيمية، لا تقنع إلا المقتنعين سلفا، جرى اختراعها في القرن الثاني فما بعده لتمرير الحديث، أي حديث كان دونما اعتبار لمتنه أو لحد أدنى من المعقولية في مضمونه"[1]، ثم عبر في موضع آخر مشيرا إلى أن راوي الحديث في القرن الثالث الهجري هو من قام باختلاقه ووضع الإسناد له ثم رفعه للنبيﷺ:" يجب أن نأخذ في حيطتنا أننا عندما نتكلم هنا على راوي أول للحديث ينبغي أن نفهم أن المقصود به المروي الأخير عنه، لأن الراوي الأول الحقيقي لكل حديث هو دوما من تُفتتح به سلسلة الإسناد من الجيل الثالث أو الرابع، وليس آخر من تختتم به من الجيل الأول"[2]، ودوما وفي سياق مهاجمته للإمام الشافعي،

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص223.

(2) المرجع نفسه، ص221.

واتهامه بأنه أول من أسس لمصدرية السنة وجعلها وحي كالقرآن الكريم، أضاف بأنه " يعتبر من بين المساهمين في صناعة هذه السنة ثم نسبتها للنبيﷺ والتي تتحكم فيها السلسلة الإسنادية المتراجعة إلى الخلف حيث تبدأ من "الثقة" فـ"الثقة" لتنتهي إلى الرسول، وليس العكس"(1)؛ أي أن الأسانيد لم تكن متسلسلة من النبيﷺ ثم الصحابة فبقية الرواة حتى يصل الحديث إلى المصنف، بل إنها موضوعة مختلَقة في الأجيال المتأخرة ثم تُرجع بشكل تدريجي للعصور المتقدمة، ذلك لأن "السلسلة الإسنادية يتحكم بها لا أول من روى، سواء أكان صحابي أم تابعي أم تابع التابعي، بل آخر من روى من الحفاظ الذين يسيطرون على سلاسل إسنادهم"(2)، وبهذا فإن الإسناد- حسب طرابيشي- لا يضمن صحة الحديث ولا يمكن الوثوق به "لكونه لا يقدم بذاته أي ضمانة للصحة أصلا باعتباره آلية موضوعة بعديا لا قبليا، نازلة لا صاعدة، مرتدة إلى الوراء لا متقدمة إلى الأمام تُعيد فيها القرون المتأخرة تصنيع القرون المتقدمة، لأنه كلما تأخر الزمن تحسنت تقنية الإسناد وسُدّت ثغرات الانقطاع والإرسال، والضعف والجهالة والتدليس"(3)؛ فمن خلال كلام طرابيشي فإنه لا يقرُّ بالتسلسل الطبيعي لسلسلة الإسناد، بل يعتبرها مركبة موضوعة من طرف الرواة في القرون المتأخرة ثم جرت نسبتها لعصر النبيﷺ؛ أضف إلى ذلك أنها كانت تخضع لعمليات تحسين كلما تباعد الزمن، وذلك بسد ثغرات الانقطاع والإرسال عن طريق إضافة شخصيات جديدة للسلسلة الإسنادية.

---

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص250.

(2) المرجع نفسه، ص547.

(3) المرجع نفسه، ص355.

الفرع الثاني: تفنيد دعوى "النمو العكسي للأسانيد"

مما يجاب به على نظرية "النمو العكسي للأسانيد"، التي استعارها جورج طرابيشي من واضعها الأصلي" شاخت" ليبين أن الأسانيد منسوبة للنبيﷺ من طرف الرواة بصورة عكسية مما يدل على اختلاق هذه الأسانيد ووضعها، ما يلي:

- لقد قام البروفسور الأعظمي بتفنيد نظرية النمو العكسي للأسانيد التي روج لها المستشرق "شاخت" واتهم بها أصحاب المذاهب الفقهية، وقدم الدلائل القاطعة على بطلانها وناقش الأمثلة التي أوردها "شاخت" لتقوية دعواه؛ إلى أن طرابيشي لم ينتبه إلى تلك الردود وأعاد تبني هذه النظرية وإحياءها من جديد، "مع اعتماده على نفس المصادر التي اعتمد عليها شاخت فقام بتحليلها وبناء نظريته عليها، كموطأ الإمام مالك والأم للشافعي الذي اعتبره مثالا عن التضخم الحديثي، ثم عمم نتيجة دراسته للأسانيد على جميع كتب الحديث، في حين أن هذه المصادر فقهية أكثر منها حديثية"[(1)]، ليصل إلى نفس النتيجة وهي القول بأن كل الأسانيد الحديثية موضوعة؛ إلا أن اعتماد طرابيشي على ذات المصادر الفقهية، يجعل نظريته حول الأسانيد مردودة باطلة.

- إن قول جورج طرابيشي بأن الإسناد آلية مصنوعة ومخترعة في القرن الثاني والثالث الهجري من طرف الرواة؛ أي أنه لم يكن موجودا في القرن الأول الهجري بل كذلك يعتبر وسيلة توهيمية مردود، باعتبار أن رواة القرن الأول من صحابة ثم التابعين لم يكونوا بحاجة لذكر الإسناد لوجود النبيﷺ بين أظهرهم في البداية، ومع ذلك فقد كانوا يسندون الحديث إذا سمع أحدهم من الآخر، أما بالنسبة لعدم وجود سلاسل إسنادية طويلة كما هو الحال في القرنين الثاني والثالث؛ إنما هو بسبب القرب من عهد النبوة، وانتشار الحديث وطلبه بعد توسع رقعة الإسلام أدى إلى

[1] ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي- الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، ط:1(2002م)، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ج1، ص518.

وجود العديد من الأسانيد على عكس ما كانت عليه وليس الاختلاق سبب لذلك، وهذا أمر طبيعي، فلو طالبنا جورج طرابيشي أن يسند لنا قولا لجده الأول لكان بينهما رجل أو أكثر، فلو طالبناه بعد ذلك أن يسند لنا قولا لجدّ جدّه لكان بينهما ثلاثة أو أربعة رجال، وهكذا.

- ينبغي عقلا وجود إسناد لكل كلام يُروى خاصة إذا بعُد الزمن، فلمَ قبِل طرابيشي ومن شايعه هذا في كلام الفلاسفة والمناطقة الذين يستدل الحداثيون بأقوالهم، ثم إذا تعلق الأمر بالحديث النبوي فُتح الباب على مصراعيه للتشكيك في الأسانيد والقول إنها مختلقَة.[1]

- إن الرواة الذين تتكون منهم سلسلة الإسناد والذي اعتبرها طرابيشي آلية توهيمية موضوعة هم شخصيات حقيقية معروفة بأسمائهم وتراجمهم في كتب التراجم، ولم يتم اختراع أسمائهم من طرف رواة القرن الثالث الهجري ثم نسبة الحديث إليهم بصورة عكسية.

- قال الأعظمي: "وجود الأعداد الكبيرة من الرواة مع انتمائهم لعشرات المدن المترامية الأطراف تجعل كلا من نظرية القذف الخلفي للأسانيد والاختراع الاصطناعي للأسانيد غير قابلة للالتفات وعملية نادرة الوقوع"[2]؛ حيث يستحيل تواطؤهم على وضع إسناد لحديث ما مع اختلاف أوطانهم وتباعدها، فأكثر الرواة في الطبقة المتأخرة من القرن الثالث بلدانهم مختلفة، فهذا مكي، وهذا مدني، والآخر شامي، ومع هذا الاختلاف في البلدان المترامية الأطراف، إلاّ أنهم يتفقون على رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى نفسه، ومن المحال تواطؤ هؤلاء واجتماعهم على وضع هذه الأحاديث، فهذا من أكبر الأدلة على بطلان النظرية الآنفة الذكر.

- إن تصريح طرابيشي أنه عندما يتكلم عن الإسناد فإنه يقصد بالراوي الأول هو آخر راوٍ في سلسلة الإسناد؛ أي من أصحاب القرن الثالث الهجري ليدلل على الاختلاق، إنما هو نظرية مبنية

(1) محاضرة نقد الإسناد عند الحداثيين، مقياس: السنة في الدراسات الاستشراقية والحداثية، المرجع السابق-بتصرف-.

(2) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المرجع السابق، ص437.

عن فراغ يريد بها تضليل القارئ، حيث إنه كرر في عدة مواضع أن السلسلة الإسنادية متراجعة إلى الخلف وموضوعة من قبل رواة متأخرين، وقد مكنته القدرة على التلاعب بالألفاظ من أن يعبر عن هذا القول بصيغ مختلفة في كل مرة ليثبت صحته، وكأنه يأتي بالجديد ثم لا يقدم أي دليل على اتهامه الباطل.

- "درس البروفسور الأعظمي نسخة من النسخ الحديثية، وهي نسخة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرةﷺ، ودرس من شارك أبا هريرة من الصحابة في رواية بعض الأحاديث، ثم تتبع الرواة عن أبي هريرة، ثم الرواة عن أبي صالح، والرواة في الطبقة الثالثة عن سهيل، وبيَّن التطور الطبيعي للرواية وتفريعاتها برسوم بيانية توضيحية لتسلسل الرواية من أسفل لأعلى حتى منتصف القرن الثاني تقريبا، حتى وصلت الأسانيد بالمئات، وهذا هو القانون الطبيعي لنقل الروايات، وليس كما حاول طرابيشي أن يأسر القارئ بفكرة اختلاق المحدثين للروايات ونمو الأسانيد بصورة عكسية".[1]

(1) من الهرطقة إلى الأصولية قراءة في فكر جورج طرابيشي من كتابه" من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، المقال السابق.

المطلب الرابع: قانون النسيان

جعل جورج طرابيشي قانون النسيان أو ما سماه بـ (القانون الإركيولوجي) من بين الدعائم التي عزز بها نظريته حول اختلاق الأسانيد، وفي هذا المطلب سأعرض ما قاله حول هذا المستند، ثم أقوم بتفنيده والرد عليه.

الفرع الأول: مضمون شبهة "قانون النسيان"

يعني قانون النسيان أن الأصل في الأحاديث نسيانها شيئا فشيئا كلما زادت المسافة بين عصر النبيﷺ وعصر الرواة، إلا أنه قد وقع العكس فيما يخص الحديث، فكلما زاد الابتعاد عن عصر النبوة تشعبت الأسانيد واستذكر الرواة هذه الأحاديث حتى تضخّمت وتضاعف عددها عما كانت عليه في البداية، قال طرابيشي:" وهذه المفارقة تأخذ حجما أكبر بعدُ، متى أخذنا في اعتبارنا مسافة الزمن فكلما ازداد عهد النبوة بعدًا تكاثر عدد الأحاديث المنسوبة إلى النبي، وبدلا من أن يكون الزمن عامل نسيان يصير عامل استذكار وهكذا، وبدلا من أن يغيب من الذاكرة ما كان حاضرا فيها، يحضر فيها في الزمن المتأخر ما لم يكن موجودا فيها في الزمن المتقدم، وهذا الانقلاب في القانون البيولوجي للذاكرة يقول وحده كل ما يمكن قوله عن واقعة الوضع، وما استتبعته من تضخم في الحديث"[1] وأضاف تحت عنوان <موضوعات الجوزقاني> بأن "ظاهرة تضخم الحديث ترتبط ارتباطا عضويا بل سببيًا بظاهرة الوضع؛ ذلك أن تضخم المدونة الحديثية طردا مع تقدم الزمن لا يمكن أن يعني إلا شيئًا واحدا وهو أن هذه المدونة قد أُضيف إليها- الكثير مما أُضيف إليها- عن طريق{الاستذكار} في الأزمنة المتأخرة لما لم يكن له وجود في الأزمنة المتقدمة، ونحن نضع هنا كلمة {استذكار} بين قوسين علمًا منا بأن الأصل في الذاكرة كونها محكومة بيولوجيا بقانون النسيان طردًا مع تقدم الزمن ومتى ما استذكرت الذاكرة في الزمن الآخِر ما

(1) من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، المرجع السابق، ص575.

لم يكن موجودا فيها في الزمن الأول، فإن استذكارها هذا لا يمكن إلا أن يكون كاذبا؛ أي وضعًا"[1]؛ أي أن مجمل الأحاديث الصادرة عن الرواة بعد استذكارهم لها مع تباعد الزمن عن عصر النبوة– حسب ادعائه– إنما هي دليل على وضعهم لها، ومن ثم تضخم المدونة الحديثية بسبب هذه الموضوعات؛ لأنه وفق قانون النسيان فإنه من الطبيعي نسيان تلك الأحاديث لا استذكارها، ثم خلص إلى أن هذه الأحاديث المختلَقة التي استذكرها الرواة فيما بعد قد نتج عنه ظهور علم جديد يُعرف بالموضوعات، فعقب بقوله: "ولا غرو أن يكون تضخم المدونة الحديثية عن طريق الاستذكار الكاذب هذا قد تمخض عن ظهور فن جديد من فنون علم الحديث هو الموضوعات"[2].

الفرع الثاني: الرد على "قانون النسيان"

مما يفند حجة طرابيشي القوية على اختلاق الأحاديث وتركيب أسانيدها بعد استذكارها في زمن متأخر ثم نسبتها للنبيﷺ ما يلي:

- أن قانون النسيان ينقده قانون الحفظ وعوامله عند علماء الحديث؛ مثل الحث على ضبط المروي صدرا وكتابا، وسلوك مسلك المذاكرة على الأبواب والشيوخ والمسانيد، لتثبيت حفظ الحديث وغيرها.

- من الطبيعي أنه كلما بعدت مسافة الزمن عن عهد النبوة زاد عدد الأحاديث وذلك باعتبار انتشار طلب الحديث وزيادة المحدثين وتلاميذهم في شتى الأمصار، وليس السبب في كثرة الأحاديث استذكارها.

- لا يمكن القول بأن رواة القرن الثاني والثالث الهجريين استذكروا الأحاديث في وقت متأخر ثم نسبوها للنبيﷺ؛ لأن الأصل أن هذه الأحاديث لم تنسَ، فهي تمثل تشريعًا تناقلته الأجيال من

(1)من إسلام القرآن إلى إسلام لحديث، المرجع السابق، ص581/582.

(2)المرجع نفسه، ص582.

الرواة وحفظوه في الصدور والسطور ثم بعد ذلك دُوّن في الكتب، أي أنه لم يكن عملية طارئة على الذاكرة بل محفوظا فيها منذ أن حدّث به النبيﷺ إلى زمن التدوين.

- إن مظنة وقوع النسيان في الطبقة الأولى أكثر منه في الطبقات الأخرى من الجيل الثالث وما بعده لأن عدد الناقلين في الطبقات الأولى ضئيل إذا ما قورن بما بعده، ووقوع النسيان في الجماعة يكاد يكون مستحيلا، خاصة وأنه قد تم التصنيف في الطبقات المتأخرة في شتى أنواع علوم الحديث.[1]
- بدء الحديث النبوي أُحاديا ثم تعاظم بعد ذلك في الطبقات الأخرى، حيث إن تعدد مدارات ومخارج الحديث الواحد تُنقص من احتمال نسيانه مع تقدم الزمن؛ فهذا التعدد للرواة ما هو إلا دليل على الحفظ والضبط وليس معناه أن النسيان ضامن للاختلاق.
- لو صدق هذا القانون لصدق مع لسان العرب ولغتها، وكذا شعرها ونثرها، فلم لم ينسَ تبعًا لقانون النسيان.

(1) أكرم بلعمري، محاضرة نقد التأسيس لمصدرية السنة" قانون النسيان"، مقياس السنة في الدراسات الاستشراقية والحداثية، 2018/12/09م، الساعة: 8-11صباحا، -بتصرف-.

خلاصة المبحث:

تطرقت في هذا الجزء من البحث إلى بيان مضمون نظرية اختلاق الأسانيد عند جورج طرابيشي، والمستندات التي وظفها، ثم أتبعتها بالرد والتفنيد، ويتلخص مضمون نظرية الاختلاق فيما يلي:

- مجموع الثروة الحديثية التي بين أيدي المسلمين اليوم موضوعة مختلقة من طرف الرواة وخاصة في النصف الثاني من القرن الثاني، والقرن الثالث الهجري.
- الأطراف السياسية المتصارعة كان لها الدور البارز في وضع الأحاديث وتركيب أسانيد لها، رغبة في دعم وتأييد آرائها وإرجاعها للنبيﷺ.
- بسبب ظاهرة الوضع في الحديث، واختلاق الأسانيد، تراكمت وتضخمت المدونة الحديثية، حتى أنه لم يعد هناك مجال لحصرها، وتحولت وظيفة النبيﷺ من مجرد التبليغ إلى التشريع.
- رغم أن الأصل في الأشياء نسيانها كلما بعد الزمن، إلا إن الأحاديث تكاثرت بسبب استذكار الرواة لها في العصور المتأخرة، مما يؤكد صحة دعوى الاختلاق.
- قبل الإمام مالك لم يكن هناك سنة معروفة، إلا أن تأسيس الإمام الشافعي لمصدرية السنة النبوية ساهم في ظاهرة الوضع وتكاثر الأحاديث والزيادة في الأسانيد؛ مما كان له تأثير على بقية المصنفات، التي اتخذ الناس فيما بعد الأحاديث الموجودة فيها مصدرا تشريعيا، فانقلب الإسلام من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث.

ومن هذا، وبعد النظر إلى ما بذله العلماء من جهود في سبيل المحافظة على الأحاديث من الوضع والكذب، وغيرها من الدلائل التي تم تقديمها، فإن دعوى طرابيشي ونظريته حول اختلاق الأسانيد وتركيبها مما أدى إلى تضاعف عدد الأحاديث وزيادتها حتى انقلب الأمر من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث؛ دعوى متهافتة ونظرية باطلة تحتاج إلى أدلة قوية وحجج منطقية لم يأت بها طرابيشي.

خَامسَة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء ومُكمّل الرسالات.

وبعد:

ففي نهاية هذا البحث الموسوم بـ **"نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند الحداثيين–جورج طرابيشي أنموذجا–"**، وبعد جولة في ثنايا كتاب طرابيشي" من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" وتتبع نصوصه المتعلقة بالاختلاق في الأسانيد والوضع في الحديث، خلصت إلى جملة من النتائج وهي كالآتي:

1. أن موقف بعض رواد المدرسة الحداثية من السنة النبوية يتلخص في نفي وحيية السنة واعتبارها نصا بشريا قابلا للنقد والتحليل، والتركيز على القول بتأخر تدوينها؛ وذلك لإثبات الوضع في الحديث، والتشكيك في مجموع الثروة الحديثية، ومن ثم القول بعدم صلاحية السنة النبوية للتشريع.
2. أن جلّ أطروحات الحداثيين وشبهاتهم حول السنة النبوية وغيرها من مصادر التشريع في الإسلام، ما هي إلا صدى لأفكار المستشرقين، أو شبهات قديمة أعادوا إحياءها وبلورتها بأسلوب جديد يخفي عيب التقليد والتزوير.
3. تعد نظرية اختلاق الأسانيد عند جورج طرابيشي انعكاسًا لنظرية القذف الخلفي للأسانيد التي جاء بها المستشرق "شاخت" لإثبات أن الأسانيد مركبة بعد زمن النبوة، حيث أن طرابيشي وقع في الخطأ نفسه الذي كان يعيبه على الجابري، ألا وهو تلقف أفكار المستشرقين ثم إعادة بلورتها، وصبغها بصبغة نقدية مزعومة.

4. إن المقصد من هذه النظرية هو الطعن في السنة النبوية وإلغاء بعدها التشريعي، وذلك من خلال هدم طريق ثبوتها المتمثل في الأسانيد.

5. وقوع طرابيشي في التناقضات والأخطاء المنهجية كغيره من الحداثيين، منها أنه يطعن في الأحاديث النبوية ويقر بظاهرة الوضع فيها، ويعتبر أن أسانيدها مختلقة فلا يمكن الوثوق بها والتزامها، في حين أنه استشهد بعدد من هذه الأحاديث في كتابه، ليقوي رأيه ودعواه.

6. إن دعوى طرابيشي بتضخم المدونة الحديثية بسبب اختلاق الأسانيد والوضع في الحديث، دعوى متهافتة؛ باعتبار أن الأحاديث المدونة في مصنفات القرن الثاني والثالث الهجري والتي يطعن فيها طرابيشي، هي عين الأحاديث التي كانت موجودة في صحائف القرن الهجري الأول، والتي صدرت عن النبيﷺ، ثم تُنوقلت وحُفظت في الصدور، إلى أن دوّنها أصحاب المصنفات، أما ظاهرة الوضع في الحديث فقد تنبه لها النقاد وحاصروها من كل الجهات، قبل أن يأتي طرابيشي ليتّخذها ذريعة لمحاولة ضرب السنة النبوية.

7. تعتبر جملة المستندات التي اعتمدها طرابيشي لإثبات تركيب واختلاق الأسانيد، ليبيّن سبب الانقلاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، مستندات واهية وحجج غير منطقية ومردود عنها من خلال الواقع الحديثي.

وأما التوصيات المقترحة في ختام هذا البحث ما يلي:

1. بذل المزيد من الجهود لكشف أفكار التيار الحداثي، وبيان خطر أطروحاته وشبهاته خاصة حول موضوعات السنة النبوية.

2. تخصيص أكبر جانب من الدراسات الأكاديمية للشبهات المثارة، وضرورة توفير الإمكانيات للتوسع في نقدها والبحث في أصول النظريات المطروحة.

3. التسلح الديني والعلمي الكافي، والبحث والاطلاع على التراث الاسلامي، من أجل مواجهة التيارات الفكرية المعاصرة التي تحاول أن تعصف بمصادر التشريع في الإسلام تحت ثوب ضرورة القراءة الجديدة ونبذ الموروث القديم.
4. دراسة وتفحص كتاب طرابيشي "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" من طرف الباحثين، والغوص في المسائل التي أدرجها، والرد عليها ردودا علمية؛ وذلك لما يحمله من مغالطات ودس وغمط للحقائق المتعلقة بالسنة النبوية ونصوصها.

فهـــارس عـــامة

◆فهرس الآيات القرآنية◆

◆فهرس الأحاديث النبوية◆

◆فهرس الآثار◆

◆فهرس الأعلام◆

◆ قائمة المصادر والمراجع◆

◆فهرس الموضوعات◆

فهرس الآيات القرآنية

شطر الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾	المائدة	92	48
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾	النحل	89	48
﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾	النور	54	48
﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الآخِرَةِ...﴾	ص	06	16

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
"إن الله عزّ وجلّ قد أعطى كل ذي حق حقه..."	أبو أُمامة الباهلي	29
"استشار عمر بن الخطاب في إملاص المرأة..."	المسور بن مخْرمة	11
"أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا..."	عبد الرحمن بن القاسم	22
"جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها..."	قبيصة بن ذُؤيب	04
"رأيت عثمان في يوم صائف وهو محرم وقد غطى وجهه"	عبد الله بن عامر بن ربيعة	23
"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"	أبو هريرة	/
"من أصبح جنبا فلا صيام له"		03

فهرس الآثار

الأثر	القائل	الصفحة
"الإسناد من الدين"	عبد الله بن المبارك	08
"الإسناد من الدين..."	محمد بن سيرين	05
"إن هذا العلم دين..."	محمد بن سيرين	06
"إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ..."	عبد الله بن عباس	35
"كان أبوك يحفظ ألف حديث..."	عبد الله بن أحمد	43
"لم يكونوا يسألون عن الإسناد..."	محمد بن سيرين	5
"لَيْسَ كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ..."	أنس بن مالك	3
"كُنْتُ إِذَا حُدِّثْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِﷺ..."	علي بن أبي طالب	4

فهرس الأعلام

اسم العلم	الصفحة
أحمد صبحي منصور	24
جورج طرابيشي	25
عبد الجواد ياسين	25
محمد حمزة	25

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

كتب التفسير

1. تفسير الطبري؛ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري(310هـ)، تح: أحمد شاكر، ط:1(1420هـ/ 2000م)، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع.
2. محمود الألوسي أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، د ط، د ت، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

كتب متون الحديث

3. أبو عبد الرحمن النسائي، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، ط1(1421 هـ - 2001 م)، مؤسسة الرسالة – بيروت.
4. أحمد بن حنبل، المسند، تح: شعيب الأرنؤوط–عادل مرشد، وآخرون، ط:1(1421هـ/ 2001م)، مؤسسة الرسالة.
5. مالك بن أنس، الموطأ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، باب مالا يحل للمحرم أكله من الصيد، د ط، د ت، دار إحياء التراث العربي مصر.
6. محمد بن إدريس الشافعي، الأم، د ط (1393هـ)، دار المعرفة، بيروت.
7. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري؛ أبو عبد الله، صحيح البخاري، د م ن.
8. محمد بن عيسى بن سورة الترمذي؛ أبو عيسى، سنن الترمذي، تح: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط:2 (1395هـ-1975م)، مصر.
9. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، د م ن.

كتب الرجال والتراجم والطبقات
10. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط:1(1417 هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.
11. شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط:3(1405هـ/1985م)، مؤسسة الرسالة.
كتب المصطلح وعلوم الحديث
12. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط:1(1326هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند.
13. ابن حجر العسقلاني، شرح نخبة الفكر، الشارح: عبد الكريم الخضير، دروس مفرغة، د م ن.
14. أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تح: محمد سعيد عمر إدريس ط:1(1409)، مكتبة الرشد، الرياض.
15. جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، د ط، د ت، صيد الفوائد.
16. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، د ط، د ت، المكتبة العلمية –المدينة المنورة.
17. الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تح: محمد سعيد خطي اوغلي، د ط، د ت، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.
18. علي بن سلطان القاري، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، د ط، د ت، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت–لبنان.
19. القاضي عياض أبو الفضل اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تح: ابن تاويت الطنجي، وآخرون، ط:1(1983م)، مطبعة فضالة –المحمدية، المغرب.

كتب الغريب والمعاجم واللغة
1. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د ط، د ت، دار الدعوة.
2. ابن منظور، لسان العرب، ط1، د ت، دار صادر – بيروت.
3. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د ط (1399هـ/ 1979م)، دار الفكر.
4. أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط:1 (1429هـ/ 2008م)، عالم الكتب.
5. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط: 4(1407 هـ - 1987 م)، دار العلم للملايين – بيروت-.
6. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقب بالزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، د ط، دار الهداية.
كتب متنوعة
7. إبراهيم بن عمر السكران، التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات، ط:1(1435هـ/2014م)، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض.
8. أحمد عمر هاشم، دفاع عن الحديث النبوي، ط:1(1421هـ/2000م)، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
9. أحمد يوسف السيد، سابغات-كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة-، ط:3(1438هـ/2017م)، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية.
10. أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ط:5، د ت، مكتبة العلوم والحكم

المدينة المنورة.

11. أكرم ضياء العمري، موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، د ط، د ت، المدينة المنورة.

12. الأمين الصادق الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، د ط، (1414هـ)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

13. أنور الجندي، السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق، ط(1979م)، دار الأنصار القاهرة.

14. إيجناس جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، نقله إلى العربية محمد يوسف موسى وآخرون، (2013م)، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

15. الحارث فخري عيسى عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، ط:1(1433هـ/2013م)، دار السلام، القاهرة.

16. حاكم عبيسان المطيري، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، ط:1(2002م)، مجلس النشر العلمي، الكويت.

17. حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، ط:2(2013م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب.

18. خالد عبد العزيز أبا الخيل، الاتجاه العقلي وعلوم الحديث جدلية المنهج والتأسيس، ط:1(1435هـ)، مكتبة الملك فهد، المملكة العربية السعودية.

19. رفعت بن فوزي عبد المطلب، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، ط:1، د ت، مكتبة الخنانجي بمصر.

20. ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي-الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، ط:1(2002م)، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا.

21. شحاتة صقر، كشف شبهات أعداء الإسلام رد السهام عن سنة خير الأنام عليه الصلاة

والسلام، د ط، د ت، دار الخلفاء الراشدين.

22. صالح بن حامد الرفاعي، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، (رسالة للباحث بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية)، د م ن.

23. طه عبد الرحمن، الحوار أفقا للفكر، ط:1(2013م)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت.

24. عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، د ط، (1406هـ/ 1986م)، المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب—بيروت.

25. عبد العزيز بن سعد الشهري، التناص: القرآن في دراسات الحداثة العربية والاستشراق، ط:1(1437هـ)، مركز الفكر المعاصر، الرياض.

26. عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، ط:3 (1435هـ/2014م)، دار البشائر الإسلامية، حلب–سوريا.

27. عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ط1، (1404هـ/ 1984م) مطابع دار عالم الكتب، بيروت–لبنان.

28. عدنان علي رضا النحوي، الحداثة في منظور إيماني، أشرف على الإخراج: رضا محمود فرحان ط:3(1409هـ/1989م)، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض–المملكة العربية السعودية.

29. عمر بن حسن عثمان فلاتة، الوضع في الحديث، د ط، (1401هـ/ 1981م)، مؤسسة مناهل العرفان.

30. قاسم علي سعد، نشأة الإسناد، ط:1 (1431هـ/2010م)، دار البشائر الإسلامية.

31. محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح، ط:2(1996م)، مركز الانماء القومي، بيروت.

32. محمد بن حجر القرني، موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام دراسة تحليلية نقدية، مجلة البيان، ط:1(1434هـ)، جامعة أم القرى-مكة المكرمة.

33. محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين وبيان الشبه الواردة على السنة قديما وحديثا وردها ردا علميا صحيحا، د ط، (1409هـ/1989م)، دار الجيل للطباعة، قصر اللؤلؤة جمهورية مصر العربية.

34. محمد بهاء الدين، المستشرقون والحديث النبوي، ط:1 (1420هـ/1999م)، دار الأنفاس.

35. مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، د ط، د ت.

36. موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات-القسم الثالث: السنة النبوية-المجلد1: شبهات حول تدوين السنة والوضع فيها، د م ن.

37. نصر حامد أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، ط:1(1992م)، سينا للنشر.

المقالات

38. أحمد صبحي منصور-ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki

39. الإسناد في الحديث، أحمد صبحي منصور، الرابط:
www.m.ahewar.org>s.asp

40. جورج طرابيشي فلاسفة العرب الرابط:
www.arabphilosophers.com/Arabic/aphilosophers/.../Tarabishi/A_Tarabishil.htm

41. حيدر حب الله، المستشرقون وحجية السنة النبوية الشريفة مطالعة تحليلية نقدية، الرابط:

http://hobbollah.com

42. عبد الجواد ياسين (السلطة في الإسلام)، الرابط:

https://www.goodreads.com> show

المجلات

43. عز الدين روان، شبهة اختلاق الأسانيد الحديثية عند المستشرقين والرد عليها، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ع: 10.

44. محمد عبد الفتاح الخطيب، القراءة الحداثية للسنة النبوية وضرورة تأسيس أجرومية لفقه البلاغ النبوي، ورقة مقدمة في ندوة علمية دولية بعنوان:" السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد"، ط:1 (1430هـ/2009م)، دبي الإمارات العربية المتحدة.

45. قاسم علي سعد، قيمة الإسناد، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ع:24 (1427هـ/2006م)، جامعة قطر.

46. أنس سليمان المصري، المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في مصادر الدين، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، ع:1، (2015).

المداخلات

47. أكرم بلعمري، الأصول الاستشراقية في نقد الحداثة للسنة النبوية" اختلاق الأسانيد أنموذجا"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني:" صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية-رؤية نقدية-، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، يومي 3/2 ديسمبر 2018م.

48. الياسين بن عمراوي، توظيف نظرية الإسناد في نقد الحداثة"كتاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث لجورج طرابيشي أنموذجا"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي " القراءات الحداثية المعاصرة للعلوم الإسلامية-رؤية نقدية-، قسم أصول الدين-جامعة حمة لخضر الوادي،

12/11 ديسمبر 2018م".
المحاضرات
49. الدكتور أكرم بلعمري، محاضرة نقد الإسناد عند الحداثيين، مقياس: السنة في الدراسات الاستشراقية والحداثية 2018م.
50. الدكتور أكرم بلعمري، محاضرة نقد التأسيس لمصدرية السنة" قانون النسيان"، مقياس السنة في الدراسات الاستشراقية والحداثية، 2018م.

فهرس الموضوعات

إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
قائمة الرموز والمختصرات	
مقدمة	أ
المبحث التمهيدي: الإسناد وأهميته في علوم السنة النبوية وموقف الحداثيين منها	**8**
المطلب الأول: نشأة الإسناد وأهميته في علوم السنة النبوية	1
الفرع الأول: نشأة الإسناد	1
الفرع الثاني: أهمية الإسناد في علوم السنة النبوية.	6
المطلب الثاني: الحداثيون وموقفهم من السنة النبوية	9
الفرع الأول: تعريف الحداثة والحداثي	9
الفرع الثاني: موقف الحداثيين من السنة النبوية	10
المبحث الأول: أصول نظرية الاختلاق وأثرها على الحداثيين	**15**
المطلب الأول: تعريف الاختلاق لغة واصطلاحا	16
الفرع الأول: معنى الاختلاق في اللغة	16
الفرع الثاني: معنى اختلاق الأسانيد اصطلاحا	17
المطلب الثاني: الأصول الاستشراقية لنظرية اختلاق الأسانيد.	18
المطلب الثالث: توفيد الحداثيين لنظرية الاختلاق.	24
الفرع الأول: موقف" أحمد صبحي منصور" من الإسناد	26
الفرع الثاني: موقف "محمد حمزة" من الإسناد.	27
الفرع الثالث: موقف" عبد الجواد ياسين" من الإسناد.	27

الفرع الرابع: جورج طرابيشي وتوفيد نظرية الإسناد.	28
المبحث الثاني: عرض مستندات نظرية اختلاق الأسانيد عند جورج طرابيشي ونقدها	**32**
المطلب الأول: دور الصراع السياسي في صناعة الأحاديث	33
الفرع الأول: مضمون شبهة:"دور الصراع السياسي في صناعة الأحاديث"	33
الفرع الثاني: الجواب عن دعوى "الصراع السياسي ودوره في صناعة الأحاديث"	34
المطلب الثاني: تراكم وتضخم المدونة الحديثية بسبب الاختلاق والوضع في القرن الثالث الهجري وما بعده	38
الفرع الأول: مضمون شبهة "تراكمية الأحاديث وتضخمها بسبب ظاهرة الاختلاق والوضع في القرن الثالث الهجري وما بعده"	38
الفرع الثاني: الرد عن دعوى" تراكم وتضخم الحديث بسبب الوضع"	43
المطلب الثالث: النمو العكسي للأسانيد	53
الفرع الأول: مضمون شبهة" النمو العكسي للأسانيد"	53
الفرع الثاني: تفنيد دعوى "النمو العكسي للأسانيد"	55
المطلب الرابع: قانون النسيان	58
الفرع الأول: مضمون شبهة "قانون النسيان"	58
الفرع الثاني: الرد على "قانون النسيان"	59
خاتمة	**63**
فهرس الآيات القرآنية	**67**
فهرس الأحاديث النبوية	**68**
فهرس الآثار	**69**
فهرس الأعلام	**70**
قائمة المصادر والمراجع	**71**
فهرس الموضوعات	**79**